جامعة ابن خلدون – تيـارت–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلـوم الاقتصاديـة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات العمل

العنوان

أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل في الجزائر 2000-2019

اعداد الطلبة :

- بومعزة محمد الأمين
- معروفي كلتوم

الأستاذ المشرف :

الدكتورة جيلالي خالدية

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
بن حليمة هوارية	محاضرة .أ	رئيسا
جيلالي خالدية	مساعد .أ	مشرفا
بوجحيش خالدية	محاضرة .ب	مناقش أول
ظريف فاطمة	مساعد .أ	مناقش ثاني

نوقشت بيوم : .....

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

اول مشكور هو الله عزوجل ، الذي نحمده على توفيه لنا لإتمام هذا البحث ولله الحمد الذي وفقنا ومن علينا بنعمة العلم ويسر لنا من يعيننا على تحصيله وعلمنا مالم نكن نعلم .

والصلاة و السلام على خير المعلمين سيد الخلق اجمعين.

قبل ان نمضي نقدم اسمى آيات الشكر و الامتنان والتقدير و المحبة ، الى الذين حملوا اقدس رسالة في الحياة .

الى جميع اساتذتنا الأفضل .

الى أعضاء الجنة الكرام لإثراء هذا البحث بالانتقادات التي ستصوب هذه المذكرة وستكون سراجا منيرا.

كما نتقدم بكثير من الامتنان و بجزيل الشكر استاذتي المشرفة " جيلالي خالدية " على ما قدمته لنا من توجيهات وارشادات قيمة في سبيل انجاز و إتمام هذه المذكرة .

اهـــــــــداء

" الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا اله "

الى من رب وبذل وأعطى وما اخذ وعلمني ان الحياة كفاح و العمل عبادة ولم يبخل بشيء علي الى والدي حفظه الله.

الى من غمرتني بحنانها وقت الشدة وكان دعائها نورا يضيء طريقي الى والدتي حفظها الله .

الى من شاركني الحياة بسرائها وضرائها الى من أرى نورا في الحياة فسهم اخوتي واخواتي حفظهم الله.

الى من قضيت معهم أياما لا تنسى الى أصدقائي التي بهم الحياة وهم أصدقاء العمل

الى كل من ساعدني من قريب او بعيد اهدي ثمرة جهدي لهم .

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
اهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الاشكال	
مقدمة	
الفصل الأول : عموميات حول التشغيل	
تمهيد	11
المبحث الأول : البطالة	12
المطلب الأول : تعريف البطالة	12
المطلب الثاني : أنواع البطالة	13
المطلب الثالث : قياس البطالة	14
المبحث الثاني : سوق العمل	15
المطلب الأول : مفهوم العمل ومحدداته	15
المطلب الثاني : مفهوم سوق العمل	16
أولا : تعريف سوق العمل	16
ثانيا : مؤشرات سوق العمل	18
المطلب الثالث : النظريات المفسرة لسوق العمل و البطالة	18
المبحث الثالث : ماهية سياسة التشغيل	28

المطلب الأول : تعريف سياسة التشغيل و أنواعها	28
المطلب الثاني : الابعاد الرئيسية لسياسة التشغيل	29
المطلب الثالث : الاليات والبرامج المعتمدة في دعم التشغيل في الجزائر	30
خلاصة	33
الفصل الثاني : مخططات سياسة الإنعاش الاقتصادي	
تمهيد	35
المبحث الأول : ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي	36
المطلب الأول : الخلفية الاقتصادية لسياسة الإنعاش بالجزائر وتعريفها	36
المطلب الثاني : دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهدافها	37
المطلب الثالث : وسائل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي	39
المبحث الثاني : برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر من 2000-2019	40
المطلب الأول : برامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	40
المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو من 2005-2009	43
المطلب الثالث : برنامج توطيد النمو 2010-2014	47
المطلب الرابع : الاستثمارات العمومية من 2015-2019	49
المبحث الثالث : السياسات التي رافقت سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي	51
المطلب الأول : السياسات التي رافقت سياسة الإنعاش الاقتصادي	51
المطلب الثاني : طرق تنفيذ الإنعاش الاقتصادي	52
المطلب الثالث : الإصلاحات المصاحبة لسياسة دعم الإنعاش الاقتصادي	53
المبحث الرابع: برنامج الاستثمارات العمومية 2015-2019	55
المطلب الأول : تعريف برنامج الاستثمارات العمومية 2015-2019	55
المطلب الثاني : أهداف برنامج الاستثمارات العمومية 2015-2019	55
المطلب الثالث : مضمون برنامج الاستثمارات العمومية 2015-2019	57

خلاصة	60
الفصل الثالث : انعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل	
تمهيد	61
المبحث الاول : هيكل القوة العاملة في الجزائر	62
المطلب الأول : هيكل القوة العاملة المشتغلة	62
المطلب الثاني : هيكل القوة العاملة غير المشتغلة	66
المبحث الثاني : أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل 2001-2019	72
المطلب الأول : الآثار المحققة من مخطط الإنعاش الاقتصادي على التشغيل	72
المطلب الثاني : الآثار المحققة من البرنامج التكميلي لدعم النمو على التشغيل	74
المطلب الثالث : الآثار المحققة من برنامج توطيد النمو 2010 -2014	77
المطلب الرابع : تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل برنامج الاستثمارات العمومية	79
المبحث الثالث: تحديات البرامج التنموية على الشغل في الجزائر	82
المطلب الأول : العواقب و النتائج بالنسبة إلى السياسات و برامج الانعاش في الجزائر	82
المطلب الثاني :تقييم برامج سياسات التشغيل في الجزائر	84
خلاصة	86
الخاتمة	87
ملخص	92
قائمة المراجع	93

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 2-1	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001	42
الجدول رقم 2-2	مضمون البرنامج التكميلي لدم النمو 2009/2005	45
الجدول رقم2- 3	مضمون برنامج توطيد المنو 2010-2014	47
الجدول رقم 2-4	توزيع النفقات لسنة 2015 حسب القطاعات	50
الجدول رقم 2-5	يمثل السياسات التي رافقت الإنعاش الاقتصادي	52
الجدول رقم 2-6	مضمون برنامج الاستثمارات العمومية خلال 2015-2019	57
الجدول رقم 3-1	تطور حجم السكان والقوة العاملة خلال الفترة 2001-2014	62
الجدول رقم 3-2	نسبة العمالة المشتغلة وفق الفئة العمرية 2001-2014	63
الجدول رقم 3-3	تطور سوق العمل 2015-2018	64
الجدول رقم 3-4	توزيع التشغيلات المدمجة المنشاة في اطار جهاز نشاطات الادماج الاجتماعي (1) (ج.ن.ا.أ) حسب قطاع النشاط	65
الجدول رقم 3-5	توزيع نسبة العمالة غير مشتغلة وفق الفئة العمرية	67
الجدول رقم 3-6	تطور معدلات البطالة والتشغيل والنشاط خلال 2000-2018	68
الجدول رقم 3-7	هيكل البطالة حسب الفئات العمرية خلال الفترة 2016-2018	71
الجدول رقم 3-8	مناصب الشغل التي وفرها كل قطاع من 2001-2003	73
الجدول رقم 3-9	مناصب الشغل المفتوحة خلال الفترة 2005-2009	76
الجدول رقم 3-10	مناصب الشغل المفتوحة خلال 2011	78
الجدول 3-11	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2016-2019	79

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم1-1	منحنى عرض العمل عند الكلاسيك	19
الشكل رقم 1-2	منحنى الطلب عن العمل عند الكلاسيك	20
الشكل رقم 1-3	توازن سوق العمل	21
الشكل رقم 1-4	منحنى عرض العمل عند كينز	23
الشكل رقم 1-5	مستوى التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل الكينزي	24
الشكل رقم 2-1	مضمون البرنامج التكميلي لدم النمو 2009/2005	46
الشكل رقم2-2	مضمون برنامج توطيد المنو 2010-2014	48
الشكل رقم 2-3	مضمون برنامج الاستثمارات العمومية خلال 2015-2019	58
الشكل رقم 3-1	نسبة العمالة المشتغلة وفق الفئة العمرية 2001-2014	64
الشكل رقم 3-2	توزيع نسبة العمالة غير مشتغلة وفق الفئة العمرية	67
الشكل رقم 3-3	تطور معدلات البطالة والتشغيل والنشاط خلال 2000-2018	68
الشكل رقم 3-4	تطرو معدلات البطالة في الجزائر 2004-2015	70

مقدمـــــة

يعيش العالم على واقع العديد من التحولات و الاختلالات في ميادينه الاقتصادية الامر الذي اثـر فـي قدراتـه علـى انجـاز مشـاريعها التنمويـة و أهـدافها الاقتصـادية و الاجتماعيـة حيـث أدت هـذه التحولات الى التخلي على النهج الاشتراكي في معظم الدول التي سارت عليه .

ولمواجهـة هـذه الاختلالات و المشـاكل لجـات الـدول الناميـة الـى تطبيـق اسـتراتيجيات تنمويـة متعـددة ومختلفـة تجسـدت فـي شـكل بـرامج تنمويـة وسياسـة اصـلاحيات اختلفـت بـاختلاف أنظمتهـا وظروفهـا الاقتصادية ، غير ان الواقع يثبت اقتصاديات هذه البلدان لازالت تعاني من ظاهرة التخلف الاقتصادي .

و الجزائر على غرار الدول جسدت عدة برامج و مخططات تنموية تتماشى و الوضع السائد لكل مرحلة ، فقد تبنت نظام الاقتصاد الموجه املا منها ان يحقق لها الرقي الاجتماعي و الاقتصادي ، لكن بعد السقوط الحر لأسعار البترول عام 1986 ساءت الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ولمسايرة الازمة اضطرت الى تبني برامج واصلاحات في اطار اتفاقيات صندوق النقد الدولي ، الا ان هذه الإصلاحات أدت الى تدهور كبير في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و مع مطلع القرن الواحد و العشرين تحسنت الوضعية المالية للجزائر بسبب الارتفاع الذي سجله سعر البترول ومن اجل التخفيف من الأوضاع السابقة باشرت الجزائر في تعميق الإصلاحات الاقتصادية من خلال تنفيذ سياسة مالية توسعية منذ 2001 ممثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي والتي حددت له مبالغ مالية ضخمة لتنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو ومنه خلق فرص عمل جديدة .

إشكالية البحث : ومن هنا تبرز معالم اشكاليتنا فيما يلي

ما مدى تأثير برامج الإنعاش الاقتصادي على واقع الشغل في الجزائر خلال الفترة 2000–2019 ؟

وللإلمام بالموضوع من جميع جوانبه المختلفة ارتأينا الى طرح مجموعة من التساؤلات :

- ما المقصود بسوق العمل وكيف يتم التوازن فيه ؟
- فيما تكمن سياسة الإنعاش الاقتصادي ؟
- هل ساهمت برامج الإنعاش الاقتصادي في تخفيض من معدلات البطالة ؟

فرضيات الدراسة :ولمحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية ارتأينا طرح الفرضيات التالية :

- سياسة الإنعاش الاقتصادي تعد سياسة مالية توسعية تقوم على فكرة الطلب الكلي الفعال .
- تبني الجزائر برامج تنموية خصصت لها مبالغ مالية ضخمة خلال الفترة 2019/2000 مقسمة الى اربع برامج .
- ان التطبيق الجيد في برامج الإنعاش الاقتصادي يساهم في توفير مناصب شغل نظرا للمبالغ الضخمة التي ارصدت له .

أهمية الموضوع : تظهر أهمية الموضوع من خلال الموفورات الكبيرة في الأموال التي حققتها الجزائر مع بداية الالفية الجديدة ، بسبب ارتفاع أسعار البترول الى معدلات كبيرة أعطت فرصة حقيقية لإقامة المشاريع المختلفة التي دفعت بالنمو و سمحت بتجاوز مخلفات الازمة السياسية و الأمنية على المجتمع الجزائري . .

اهداف الدراسة : يتمثل الهدف من هذا الموضوع في :

- معرفة تطور سوق العمل خلال هذه الفترة
- أهمية مخططات سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال هذه الفترة
- التعرف على مختلف البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر منذ سنة 2001 حتى 2019.
- تحليل الوضعية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في ظل تطبيق هذه البرامج التنموية.

المنهج المتبع : ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي من اجل الالمام بالجوانب النظرية للموضوع ، اما الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج الاحصائي التحليلي الذي يفسر وضعية سوق العمل في ظل البرامج .

مبررات اختيار الموضوع :

ترجع أسباب اختيار الموضوع الى عدة اعتبارات منها الموضوعية ومنها الذاتية ونذكر منها :

- كون البرامج التنموية لها أهمية كبيرة بالنسبة للجزائر لإحداث التنمية الاقتصادية كهدف استراتيجي .
- متابعة الانفاق الحكومي الكبير و معرفة النجاح في انجاز المشاريع و مدى انعكاساتها على التنمية الاقتصادية .
- معرفة كيف اثرت البرامج التنموية 2019/2000 على سياسات التشغيل من خلال مساهماتها في توفير مناصب الشغل وكذا الحد من البطالة .

حدود الدراسة : من اجل حصر الموضوع و بلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة التي تشمل دراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة من **2000– 2019** وذلك للوقوف على تقييم فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي على الجزائر.

الدراسات السابقة : من ابرز الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع

- عياش بولحية ، دراسة اقتصادية لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة 2001 -2004 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر 3، 2001 .

وتمثلت إشكالية الرئيسية في ابراز هل حققت برامج التنمية الاقتصادية المدرجة في اطار برامج الإنعاش الاقتصادي الممتدة في الفترة ما بين 2001-2004 الأهداف التي بنيت على أساسها هذا البرنامج .

- كريم بودخدخ ، اثر سياسة الانفاق العام على النمو دراسة حالة الجزائر من 2001-2009 ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة دالي إبراهيم الجزائر 2010، الإشكالية الرئيسية في كيف تؤثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي وما اثر تطبيقها في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009.

شلالي فارس ، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة خلال 2001-2004 مع محاولة وهل بإمكاننا بناء نموذج اقتصادي خاص بالتشغيل يهدف الى إيجاد عدد مناصب الشغل

هيكل الدراسة : من اجل موضوع دراستنا قمنا بتقسيم بحثنا الى ثلاث فصول رئيسية اين تناولنا في الفصل الأول التشغيل من خلال الوقوف على البطالة وسوق العمل وهذا لارتباطهما وتأثر كل واحد منهما بالأخر وذلك بإعطاء تعريف لكل من سوق العمل والبطالة .

اما الفصل الثاني مخططات سياسة الإنعاش الاقتصادي وحاولنا من خلاله التطرق الى برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي وإبراز اهم المفاهيم المتعلقة بها و السياسات و الإصلاحات التي رافقتها.

وفي الفصل الثالث قمنا بتقسيم البرامج التي اعتمدتها الجزائر في الفترة ما بين 2000 -2019 مع تبيان اهم المؤشرات التي تقيم بها سياسة التشغيل .

خطة البحث :للإجابة على الإشكالية السابقة سيتم تقديم الموضوع وفقا للمحاور التالية :

- **الفصل الأول** : عموميات حول التشغيل .
- **الفصل الثاني** : مخططات سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.
- **الفصل الثالث** : انعكاسات برامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل في الجزائر .

صعوبات الدراسة : خلال فترة انجاز الدراسة صادفنا جملة من الصعوبات من بينها من بينها الصعوبة في إيجاد المعلومات الخاصة بالبرامج و تباين البيانات و الإحصاءات و اختلافها من مصدر لأخر. .

تمهيد :

اصبح التشغيل في الآونة الأخيرة يأخذ حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية الحديثة مما يستدعي رسم سياسة تشغيلية ، قصد التوازن في سوق العمل و التقليل من حدة البطالة لذلك تسعى الحكومات الى وضع سياسة تشغيلية لمضاعفة فرص العمل عن طريق مجموعة من الهيئات و البرامج ، لذا سنحاول في هذا الفصل إعطاء بعض المفاهيم و التعاريف الأساسية عن البطالة و سوق العمل وهذا من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : البطالة ونعرض من خلاله الى تعريف البطالة و أنواعها و طرق قياسها

المبحث الثاني : سوق العمل و الذي تضمن تعريف العمل و أنواع العمل ثم التعرف على العمل

المبحث الثالث : سياسة التشغيل و يتضمن سياسة التشغيل و الاليات المساعدة على التشغيل

المبحث الأول : البطالة

تسعى كل الدول وكذلك بعض الهيئات الدولية المهتمة الى دراسة و تحليل الاقتصاديات بغرض التعرف على احتياجات سوق العمل لذلك تلجأ الى استعمال مجموعة من المؤشرات ، و العمل من بين اهم المؤشرات الكمية قياس البطالة و معدلات التشغيل .

المطلب الأول :

تعريف البطالة : يمكن ان تعرف البطالة بصورة عامة على " انها التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع ما الراغبة و القادرة على العمل " [1]

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) : يعتبر الشخص بطالا اذا توفرت فيه المواصفات التالية :

- ان يكون في سن يسمح له بالعمل بين 16 سنة و 60 سنة .
- لا يملك عملا عند اجراء التحقيق الإحصائي ، ونشير الى ان الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة اجراء التحقيق .
- ان يكون في حالة بحث عن عمل ، حيث انه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل .
- ان يكون على استعداد تام للعمل و مؤهلا لذلك . [2]

وتعرف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل : " بأن العاطل عن العمل هو كل من هو قادر عن العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد ولكن دون جدوى "

وتصنف البطالة في الاحصائيات الرسمية تبعا لفئات العمر و الجنس ودرجة الخبرة و التعليم.

---

[1] محمود حسين الوادي ، احمد عارف العساف ، **الاقتصاد الكلي** ط1 – دار المسيرة عمان 2009 ص 189

2 قتيدرة سمية ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية قسنطينة** ، مذكرة ماجستير في علوم التسير ، فرع تسير الموارد البشرية ، جامعة مستوري قسنطينة ص 11

المطلب الثاني :

أنواع البطالة : وقبل ذكر أنواع البطالة المختلفة نتطرق أولا الى " **"قانون كان** " الذي يشير الى ان كل تراجع حقيقي في الدخل القومي بنسبة **2%** يقابله زيادة مقدارها **1%** في معدل البطالة . [1]

ومن بين أنواع البطالة :

1- البطالة الاختيارية :تظهر هذه البطالة عندما يقوم العميل بالتعطيل بمحض ارادته دون أي سيطرة او اجبار خارجي ، ويندرج تحت هذه البطالة ما يعرف ب :

❖ **بطالة هيكلية** : (تقنية) تتعلق بتغير المسار التقني للإنتاج كما تعرف على انها التعطل في القوة العاملة نتيجة تغير الهيكل الاقتصادي او بمعنى ادق تغير الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات او تغير تقنيات الإنتاج بسب استعمال تكنولوجيا جديدة .[2]

❖ **البطالة الاحتكاكية** : هي التي تحدث بسب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة و تنشأ بسب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل و لدى أصحاب الاعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل ، أي عدم التقاء جانب الطلب بجانب العرض .[3]

2- البطالة الدورية : هي التي تتأثر بالأزمات الاقتصادية من ركود وتضخم اقتصادي وتغيرات التي تحدث فيه . [4]

3 - البطالة الاجبارية : هي تلك البطالة التي تتحقق عند ارتفاع السعر مع ثبات معدل الاجر النقدي. [1]

---

[1] سرير عبد الله رابح ، **سياسة التشغيل في الجزائر و معضلة البطالة** ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية ، يومي 13-14 افريل 2001 ص 285

[2] براق محمد ، بوسبعين تسعديت ، **أسباب انتشار البطالة و إجراءات موجهتها في الجزائر** ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة .

[3] مدني بن شهرة ، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** دار الحامد للنشر و التوزيع الأردن 2008 ص 235

[4] محمود حسين الوادي ، احمد عارف العساف مرجع سبق ذكرة ص 190

4 – البطالة المقنعة : تسمى مقنعة و مستمرة وهي تصف العمال الذين يعملون بإنتاجية حدية تساوي صفر غالبا ما نجد هذا النوع من البطالة في المجال الزراعي او الوظائف الحكومية .[2]

5 – البطالة الكلية : (بطالة احتكاكية +بطالة هيكلية) + (بطالة الطلب). [3]

المطلب الثالث : قياس البطالة

القياس الرسمي للبطالة : يقاس معدل البطالة من خلال نسبة العاطلون عن العمل الى مجموع السكان في سن العمل او القوة العاملة (الفئة النشطة) وفق المعادلة التالية :

(معدل البطالة = اجمالي عدد العاطلين عن العمل / حجم القوة العاملة (الفئة النشطة) *100

= اجمالي عدد العاطلين عن العمل / العاملون + العاطلون.[4]

الفئة النشطة : (**القوة العاملة**) تحتوي على الافراد (15–60) القادرين على العمل و الراغبين فيه سواء كانوا يعملون او لا يعملون ، اذا العناصر التي تتضمنها الفئة النشطة هي :

أ– العاملون (**population occupé**): هم الافراد الذين يعملون مقابل اجر عند الغير او في مؤسسة خاصة ، او الذين يعملون طول الوقت الو لبعض الوقت

ب–العاطلون (**chômage**) : هم الافراد القادرون على العمل ويبحثون عنه ولكن ليس لديهم وظيفة .

هناك عناصر تستبعد من القوة العاملة :

- **الافراد دون سن معينة** : تختلف هذه السن من دولة الى أخرى فمثلا في الجزائر يستبعد الأطفال دون الخامسة عشر (**15س**)
- **الافراد فوق سن معينة** : هي سن التقاعد وغالبا ما تكون 60 او 65 سنة.

---

[1] ضياء مجيد الموسري ، **النظرية الاقتصادية الاقتصاد الكلي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر ص11

[2] سرير عبد الله رابح ، **سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة** ، مداخلة ضمن الملتحق الوطني حول سياسة التشغيل ودورها ضمن تنمية الموارد البشرية ، يومي 13–14 افريل 2011 ، ص 285

[3] عبد القاد ر محمد عبد القادر عطية ، رمضان محمد مقلد ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، جامعة الإسكندرية 2004 –2005 ، ص238

[4] مدحت القرشي ،**اقتصاديات العمل** ،ط1 ، دار وائل ،عمان ، 2007 ،ص25

- **الافراد من فئات معينة** : التي هي غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة كالمرض او طلبة المدارس .
- **الافراد الذين لا ينافسون غيرهم في مجال العمل** : كربات البيوت مثلا فهم لا يطالبون المجتمع بوظائف .[1]

المبحث الثاني : سوق العمل

سوق العمل هو السوق الذي تباع فيه خدمات العمل و تشترى حيث يعد العمل كأحد اهم عناصر الإنتاج في النشاط الاقتصادي ، ومن ثم برزت أهمية دراسته من طرف العديد من الاقتصادين بمختلف توجهاتهم الفكرية .

المطلب الأول : مفهوم العمل و محدداته

تعريف العمل :

يعرف العمل بانه الجهد الذي يبذله الانسان سواء كان عقليا او عضليا ، بمعنى استخدام الفراد لقواه المختلفة من اجل تحقيق منفعة مادية او معنوية .كما يشير مفهوم العمل الى البعد الاجرائي و التنفيذي لمضامين و اشتراطات عقد العمل ، وهو مزاولة لنشاط ما قصد انتاج سلع او تقديم خدمات ، تبعا للاتفاقية التي تمت بين العامل ومستخدميه ، فيما يتعلق بمواصفات و حجم و اجال إنتاجية لهذه السلع و الخدمات او المشاركة في انتاجها بتنفيذ المهام الموكلة اليه ، مقابل الحصول على اجر مسبقا متفق عليه .[2]

كما توجد للعمل أنواع و أنظمة مختلفة منها :

1- نظام الرق : وهو يعني امتلاك و استخدام شخص ما لشخص اخر كما يشاء و نميز منه نوعين الرق قصد انتاج الخيرات و الرق المتعلق بالخدمات المنزلية النوع الأول يتم فيه استخدام المملوك في الزراعة و الصناعة كما كان ذلك في أمريكا بعد استعمارها من طرف الأوروبيين و انتهى بالحرب الاهلية

[1] عبد القادر عطية ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية للكتاب ، مصر 1997،ص310-312

[2] دحماني محمد ادريوش ، **إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التنمية جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان 2013 ، ص 42

الامريكية سنة 1865 ، اما النوع الثاني فهو منتشر في جميع أنحاء العالم وهو يزول تدريجيا لكن ربما حتى اليوم نجده في مناطق معينة .

2- نظام العمل المضطر (العبودية) : وهو يصف حالة وجود اسياد يهيمنون على رجال لديهم بقيود معينة لكنهم احرار في المبدأ ، يسمون بالعبيد يخضعون لنظام العبودية ظهر هذا النظام في أوروبا بعد انهيار نظام الرق بسقوط الإمبراطورية الرومانية ، حيث أدى الى ظهور الرأسمالية و العمل بالأجرة في المصانع ، ومن مميزات هذا النظام ما يلي :

- ان العبد يقوم بالأعمال مجانية لسيده لاسيما خدمة الأرض .
- في حالة زراعة قطعة ارضه الشخصية (للعبد) يدفع قسط من الثمار لسيده.
- الالتزام بالبقاء على قطعة ارضه لا يغادرها.

3- **العمل بالأجرة** : هو العمل الذي اصبح شاملا ، و الذي يميزه العمل المضطر هو ان العامل حر في شخصه ، ضف الى ذلك انه يتقاضى اجرة نقدية مقابل عمله لصاحب الورشة او المصنع ، ويقوم العامل بإبرام عقد العمل مع صاحب العمل ، بنص فيه مدة العمل و طبيعته و عمولته .

4- **أنواع أخرى للعمل** :هناك أنواع أخرى للعمل ، حيث نجد نظام الخمس مبدؤه هو أداء عمل مقابل خمس ثماره ،كذلك نجد العمل بالمكافئة ، وهو يصف حالة العامل الذي يقوم بمهمه معينة مقابل مكافئة على انجاز العمل مهما كان الوقت الذي تتطلبه المهمة . [1]

المطلب الثاني : مفهوم سوق العمل

أولا : تعريف السوق

يعرف السوق العمل بأنه المكان الذي يجتمع فيه المشترين و البائعين لهذه الخدمات و المقصود بالبائع العمال الذين يرغبون في تأجير خدماتهم ، اما المشتري فهو صاحب المنشأة الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل .[2]

[1] احمد هني ، **دروس في التحليل الاقتصادي الكلي** ، ديوان المطبوعات الجامعية 1993 ص 56-57

[2] مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ص 13 .

ويعرف كذلك بأنه الالية أي (تفاؤل قوى الطلب و العرض على خدمات العمل) التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظيف [1]، ومن مميزاته ما يلي :

1- غياب المنافسة الكاملة : يعني عدم وجود اجر واحد للسوق مقابل الاعمال المتشابهة و من أسباب غياب هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال ،كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي او المهني حيث الأجور العالية .

2- سهولة التميز بين خدمات العمل : حتى ولو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس و اللون و الدين او لأسباب اختلاف سن او ثقافة .

3- تأثر عرض العمل : وذلك بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة ،كمية وقت الفراغ مستوى الدخل ، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة .

4- تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي : وتنعكس اثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في احد مظهرين : عندما تحل الالة محل الايدي العاملة حيث يتم الغاء بعض الوظائف وبالتاي تظهر البطالة .تغير بعض الوظائف او الغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة و مستوى تعليمي اعلى و يمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمال سوق العمل كأي سوق اخر يتطلب توافر عنصري

الطلب و العرض حتى يصبح سوق بالمعنى الاقتصادي [2] ، وتتمثل محددات سوق العمل فيما يلي :

1- **الطلب على العمل**: ان الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل أي انه يصدر عن المنتج ، ان طلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في انتاجها ، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بانه طلب مشتق بمعنى انه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في انتاجها .

2- **عرض العمل** : بالنسبة لعرض العمل فانه يصدر عن العمال (او العائلات) حيث لا يمكننا الفصل خدمة العمل وبين العامل ذاته الذي يقدمها ، فظروف العمل وطبيعته وعدد الساعات الأسبوعية

[1] نعمت الله نجيب إبراهيم ، **نظرية اقتصاد العمل** ، الدار الجامعية الابراهمية الإسكندرية 1997، ص 11

[2] سرير عبد الله رابح ، **سياسة التشغيل في الجزائر و معضلة البطالة** ، جامعة الجزائر 3 ، مداخلة الملتقى الوطني سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية ، يومي 13 ،14 افريل 2011 ، ص 287

وطلب العامل نفسه على وقت الفراغ ،كل هذه العوامل بالإضافة الى عامل الأجور و التكاليف يتم تحديد ظروف العمل .

3- **توازن سوق العمل** : يتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عرض العمل ، هذا العنصر و الطلب عليه وفي حالة تساوي هذين الاخرين يتحقق التوازن .[1]

ثانيا: مؤشرات سوق العمل

مؤشرات سوق العمل : من اجل تحليل الحالة الظرفية لسوق العمل توجد هنالك عدة مؤشرات نذكر منها:

- ✓ **معدل النشاط:** يعبر عنه بالنسبة بين الفئة النشطة وفئة السكان الكلية حيث :معدل النشاط = الفئة النشطة / الفئة الكلية [2]
- ✓ **معدل التشغيل** : يعبر عنه بالنسبة بين الافراد العاملون و عدد افرد الفئة النشطة أي يقيس نسبة العاملين من الفئة النشطة حيث :

تطبيقا= يمكن حساب معدل التشغيل كانه مكمل لمعدل البطالة بالنسبة للفئة النشطة أي = معدل التشغيل % = 1 – معدل البطالة %

- ✓ **معدل العمالة** :هو نسبة المستغلين (العمال) الى مجموع السكان في سن العمل (15 سنة فما فوق)

معدل العمالة = مجموع العمال / مجموع السكان في سن العمل100*.[3]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسوق العمل والبطالة

1-سوق العمل والبطالة عند الكلاسيك :

أولا: سوق العمل : ينطلق التحليل الكلاسيكي لسوق العمل من النقاط الأربع التالية:

أ- حجم الإنتاج يحدد عن طريق دالة الإنتاج التي توضح العلاقة بين مستوى التشغيل ومستوى الإنتاج .

[1] نعمت الله نجيب إبراهيم ، **نظريات اقتصاد العمل** ، الدار الجامعية الابراهيمية الإسكندرية 1997 ،ص 11-15

[2] البشير عبد الكريم ، **دلالات معدل البطالة و العمالة و مصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل** مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، ص181

[3] شلالي فارس ، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر** ، رسالة ماجستيير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ، الجزائر 2001 ص 11

ب- لا يوجد فائض في العرض الكلي او عجز في الطلب الكلي للسلع و الحد حيث كل وحدة طلب تشكل تلقائيا وحدة العرض .

ت- تعتبر النقود مجرد وسيلة للتبادل ، او مقياس للقيمة .

ث- حرية حركة الية السوق تؤدي الى الاستقرار وحدوث توازن التشغيل الكامل بصفة تلقائيا و مستمرة ، وتدخل الدولة غير ضروري .[1] ويحدث توازن سوق العمل عند تقاطع منحنى الطلب على العمل (LD) مع منحنى العرض على العمل (LC) كما يلي :

1- **عرض العمل** : حسب الكلاسيك ، عرض العمل له علاقة طردية بمعدل الاجر الحقيقي فاذا رمزنا الى معدل الاجر الاسمي بالرمز **W** ومستوى الأسعار العام بالرمز **P** والى معدل الاجر الحقيقي بالرمز **w** ، فان هذا الأخير يتحدد كما يلي: **w = W/ P** اما دالة عرض العمل فتكون على الشكل :

LS= F (w)=LS(W/P) والعلاقة بين عرض العمل **LS** ومعدل الاجر الحقيقي **w** إيجابية أي ان :**LS'=dLS / dW.....>0**

الشكل رقم 1-1- منحنى عرض العمل عند الكلاسيك :

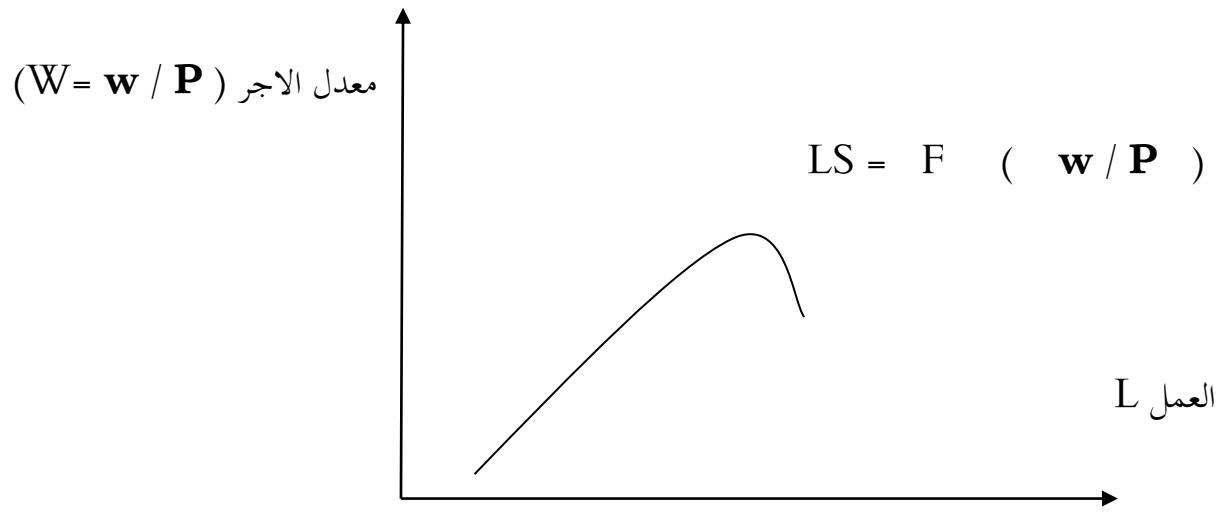

المصدر : محمد شريف المان ، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي ، منشورات برتي الجزائر 1994 ص 98.

[1] ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره ،ص 13 .

حيث انه كلما اري الحصول على مقدار عر ض اكبر من العمل ، كلما تطلب ذلك معدل اجر حقيقي اعلى.

2-الطلب على العمل :

ان الطلب على العمل له علاقة عكسية مع معدل الاجر الحقيقي ففي ظل المنافسة الكاملة وقاعدة تعظيم الربح ،فعلى أصحاب المؤسسات اختيار حجم الإنتاج و التشغيل المناسب ، الذين يتساوى عندهم سعر المنتج او الخدمة مع التكلفة الحدية للعمل .

ومع اعتبار ان الإنتاجية الحدية لعنصر العمل هي متناقصة كما سبق وان ذكرنا فان منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك يأخذ الشكل التالي :

الشكل رقم 1-2-منحنى الطلب عن العمل عند الكلاسيك :

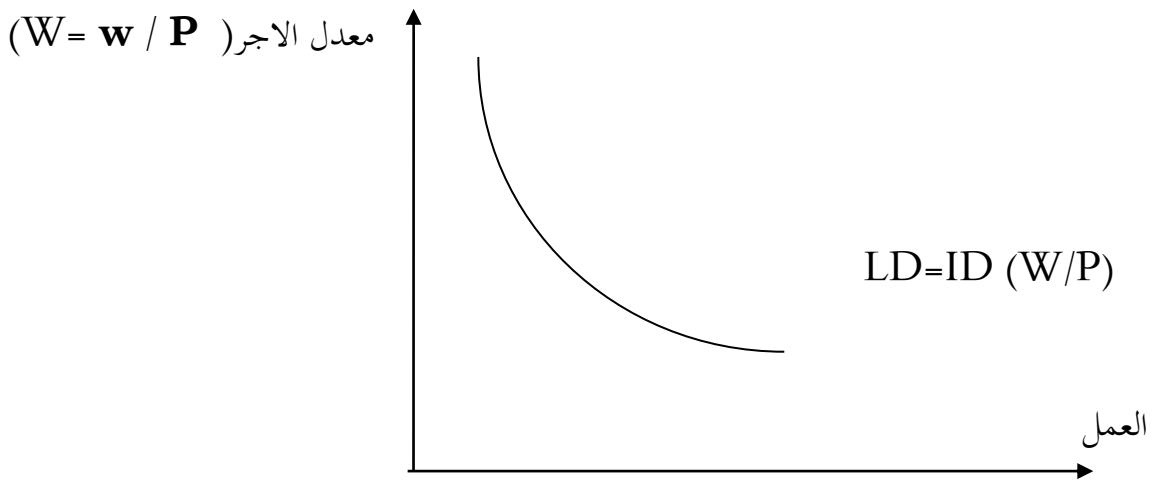

المصدر : محمد شريف المان ، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي ، منشورات برتي الجزائر 1994 ص 98.

حيث ان أي زيادة في الطلب على العمل تستلزم انخفاض معدل الاجر الحقيقي[1] .

[1] محمد شريف المان ، مرجع سبق ذكره ص 19

3–توازن سوق العمل عند الكلاسيك : يتم التوازن في سوق العمل الكلاسيكي عندما يتساوى عرض العمل (LS) و الطلب عليه (LD) أي :(LD=LS) فعنده يتحدد حجم العمالة التوازني ، وكذلك معدل الاجر التوازني و يمكن توضيح ذلك بيانيا في:

الشكل رقم 1–3– : **توازن سوق العمل عند الكلاسيك**

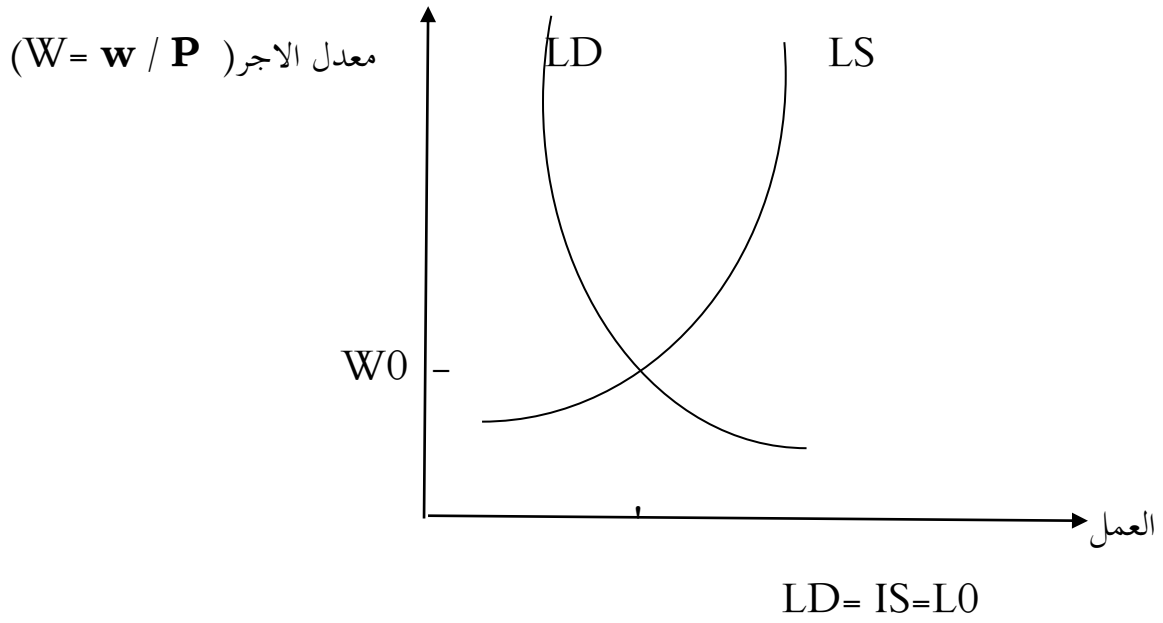

المصدر محمد شريف المان ، مرجع سابق

فمن خلال قانون المنافذ **لساي** يرى الكلاسيك ان الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل ، بحيث ان كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه عند اجر التوازن يجد فرصة عمل ، أي لا مجال لوجود البطالة اجبارية واذا وجدت فهي بطالة اختيارية ، بمعنى وجود يد عاملة ترفض الاجر المنخفض السائد في السوق ، تتكفل باستيعابها الية الأجور ، ذلك ان تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح ، وهو ما يشكل حافزا لزيادة الاستعمار و بالتالي رفع مستوى التشغيل خصوص في خصوصا في ظل التنافس على منصب العمل و القبول بمستوى الأجور السائدة ، أي معالجة البطالة من خلال مرونة الأجور بالانخفاض .

ويقرر الكلاسيكيون ان السبب الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة ، هو عدم مرونة الأجور النقدية نظرا لتدخل الحكومة او النقابات العمالية من خلال تحديد حد ادنى للأجور اعلى من اجر التوازن .[1]

ثانيا : البطالة عند الكلاسيك :

ان تحليل النظرية الكلاسيكية لمشكلة البطالة هو تحليل على المدى الطويل ، حيث يرى المفكرون الكلاسيكيون ان النمو السكاني و تراكم راس المال ونمو طاقته الإنتاجية له تأثير بالغ على البطالة ، حيث ان الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل ، أي لا مجال لوجود البطالة .

وفقا للنموذج الكلاسيكي ، مع ذلك يرى الكلاسيك اذا وجدت بطالة فهي بطالة اختيارية ، بمعنى ان العمال هم الذين يرفضون الاجر المنخفض السائد في السوق ، السبب الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة حسب الكلاسيك هو عدم مرونة الأجور النقدية ، بمعنى اخر جمود الأجور في الاتجاه التنازلي [2].

1-سوق البطالة و العمل عند كينز :

كان لحدوث ازمة الكساد العالمي دور كبير في بروز الأفكار الكينزية بقيادة جون ماينرد كينز

(1883-1946) بعد نشره لكتابه الشهير سنة 1936 "النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة و النقود "حيث ان ما تناوله الكتاب يتعلق أساسا بكيفية معالجة البطالة وضمان التشغيل الكامل الذي عرض به المدرسة الكلاسيكية ، هذه الأخيرة التي كانت ترى أن البطالة ظاهرة مؤقتة ومعالجتها تتم في السوق بصورة تلقائية ، غير ان العالم شهد عكس ذلك فارتفعت نسبة البطالة وقل الإنتاج والدخل لسنوات طويلة .[3]

2-الطلب على العمل :

لا يختلف كينز عن الكلاسيك فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل ، فنموذج الدالة المعتبر هو نفس النموذج المستخدم في النظرية الكلاسيكية للمدى القصير وله نفس الخصائص .

[1] محمد حسين الوادي ،كاظم جاسم العيساوي ، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي) الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان 2007 .ص 72 .

[2] ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره ص 13

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، رمضان أحمد مقلد ، مرجع سبق ذكره ص 13

$d^2 F(N)/ dN^2 < 0$ ، $d F(N) dn > 0$: d مع كون $y = F(N)$ غير ان

كينز لما تناول موضوع الطلب على العمل تناوله تحت تسمية الطلب الفعال ومعناه أن المنتجون يعملون على توظيف حجم معين من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع.[1]

3-عرض العمل : بالنسبة لدالة عرض العمل اختلف كينز عن الكلاسيك في نقطتين هما:

أ- رفض كينز اعتبار الكلاسيك بان العمل دالة الاجر الحقيقي ، فهو يعتبر أن ما يحدد هذا العرض هو معدل الاجر الاسمى ، وهو يرى أن العمال معرضون للخداع النقدي أي معرضون في اللاشعور الى انخفاض قدرتهم الشرائية نتيجة الزيادة الحاصلة في مستوى الأسعار ، فالعامل لا يملك الوسائل التي تسمح له بمعرفة حركة الأجور والمستوى العام للأسعار الذي غالبا ما تكون معرفته لهما ضعيفة وغير واضحة .

ب – يتمثل الاختلاف الثاني في إمكانية جمود معدل الاجر الاسمى نحو الأسفل ،أي عدم انخفاض معدل الاجر دون مستوى معين ، بعبارة أخرى يرى كينز أن معدل الاجر الاسمى غير مرن في اتجاه الهبوط وهو يفرض أن هناك حد أدنى بمعدل الاجر الاسمى لا يمكن أن ينخفض الى مستوى اقل منه ، والسبب يعود في وجود منظمات نقابية وتنظيمات قانونية وإدارية مختلفة تعمل على حماية العامل . اذن دالة عرض العمل عند كينز تتحدد بمعدل الاجر الاسمى وأن لهذا الأخير حدا أدنى لا يمكن اختراقه والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 1-4- منحنى عرض العمل عند كينز

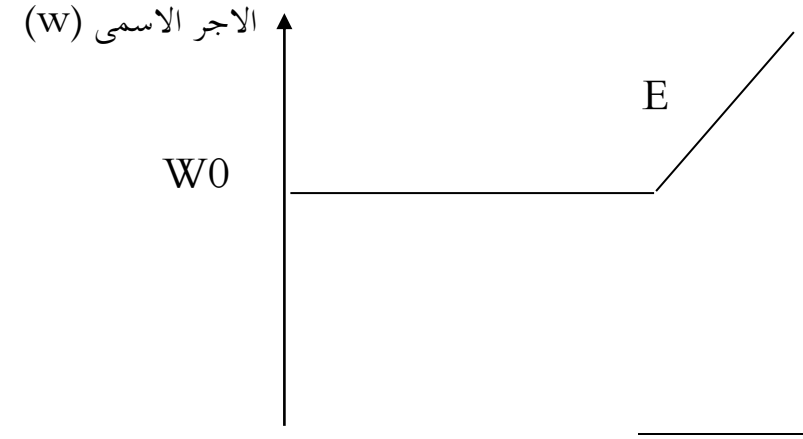

[1] محمد شريف شريف المان مرجع سبق ذكره ص 20

L

المصدر : محمد شريف المان مرجع سبق ذكره ص 383

نستنتج ان عرض العمل عند كينز ليس دالة متزايدة للأجر الحقيقي ، وانما هو دالة في الاجر الاسمي الذي لا ينخفض عن السقف w0 مهما كانت الكمية المعروضة والمحصورة بين الصفر و L0 كما هو مبين في الشكل ، ويفيد الجزء المتصاعد من المنحنى انه اذا تم توظيف حجم إضافي من اليد العاملة ينتج عنه ارتفاع في الأجور الاسمية ، وهذا ما يفسر ميل منحنى عرض العمل ابتداءا من النقطة E .[1]

4- **التوازن** :

الشكل رقم 1-5- مستوى التوازن بين العرض و الطلب في سوق العمل الكينزي .

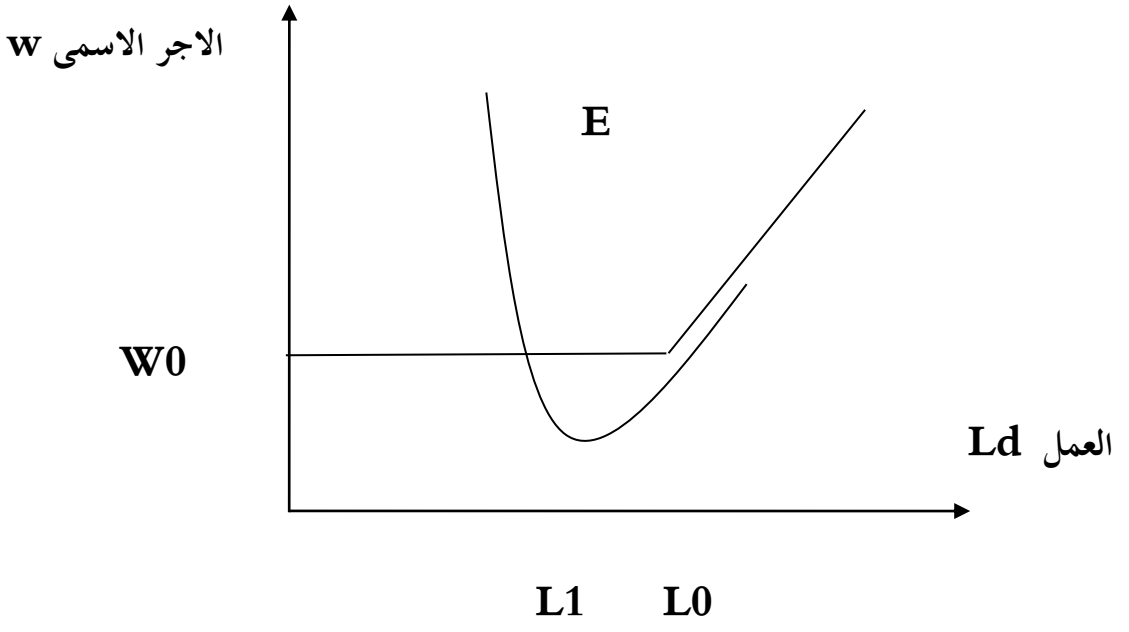

من المنحنى نلاحظ انه عند النقطة (E) يتحدد حجم الطلب وحجم العرض وكذلك معدل الاجر الاسمي و الحقيقي التوازن ، ومن الملاحظ ان هذا التوازن هو الاستخدام غير الكامل وحجم البطالة غير الإدارية يقاس بالفرق N - N2 .[2]

ثانيا : البطالة عند كينز :

[1] محمد شريف شريف المان مرجع سبق ذكره ص 20

[2] ضياء مجيد الموسوي مرجع سبق ذكره ص 13

ان الحالة المسماة ب "البطالة الكينزية " يتميز بوجود عرض زائد في العمل (Ls/Ld) وأرجع كينز ذلك الى نقص الطلب الفعال ، هذا الأخير الذي يحدد مستوى التشغيل والسلع التي تنتج ، حيث يقوم المنتجون بالإنتاج و بناءا على هذا الإنتاج يتم تحديد العدد اللازم من العمال لتشغيلهم ، فاذا انخفض الطلب عند مستوى التشغيل الكامل انخفض مستوى الإنتاج ، وتظهر البطالة بين العمال . للخروج من البطالة أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على احداث التأثير وتحديد المعالم السياسية والاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد الى وضعية التوظيف الكامل ، واقترح كينز بعض السياسات المالية والنقدية حيث يمكن دفع الطلب بتحفيز الاستثمار الخاص عن طريق سياسة نقدية متمثلة في تخفيض معدل الفائدة مما يؤدي الى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التشغيل ، كذلك يمكن دفع الطلب بالتخفيض عن الضرائب ، والزيادة في النفقات العمومية والرفع من التعويضات الاجتماعية بتشجيع استهلاك العوائل . [1]

5-النظرية الحديثة المفسرة لسوق العمل والبطالة :

عرف سوق العمل مع نهاية القرن الماضي العديد من النظريات والتحديات اذ لم تعد النظريتين الكلاسيكية أو الكينزية تقوم بتفسير هذه الظاهرة ، ولعل أهم هذه النظريات نذكر ما يلي :

1- نظرية البحث عن العمل :

ظهرت هذه النظرية في السبعينيات ، ترتكز على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل ، حيث أنها تصف حالة وجود بطالين ومناصب شغل شاغرة في نفس الوقت ، الا أن عملية البحث عن العمل تعد مكلفة وتتطلب وقت ، لان البطال عندم يقوم بالبحث فانه ينفق المال من أجل تنقلاته ، تعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية :

أ- التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة .

ب- الباحثون على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة .

ت- هناك حد أدنى للأجر ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه ويقبل أجرا أعلى منه

[1] محمد شريف المان مرجع سبق ذكره ص 20

البطالة اختيارية (احتكاكية) حسب هذه النظرية ، وهي تحدث بسبب ترك الافراد لوظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل المناسبة لقدراتهم والأجور المعطاة ، ورغم نجاح هذه النظرية في تفسير البطالة أنها تعرضت للانتقادات أهمها :

- عدم اتفاق هذه النظرية مع الظواهر المشاهدة في الاقتصاد بالرغم من رغبة الافراد في البحث عن العمل يلاحظ أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع الى استغناء أصحاب العمل عنهم .
- إن حظوظ الحصول على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم وتقل في حالة بقائهم متعطلين .

2- نظرية العمل التعاقدي في الفكر الكينزي الجديد :

تقوم هذه النظرية على طبيعة العقود المبرمة بين العمال و نميز بين نظريتين :

أ- نظرية العقود الضمنية : تقوم نظرية العقود الضمنية على أساس الاتفاقات المبرمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية لان F الأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل ، وذلك لان المستخدمين يقدمون عقود للعامل تضبط تقلبات قيمة المنتوج خلال الدورة الاقتصادية ، وعندما ترتفع أسعار المنتوج فان الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمال ، وذلك بتقديم نسبة معينة منزوعة من هذا الايراد المؤمن ، بالإضافة أن للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر ، فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات ، ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد أنها لم تستطع تفسير أسباب انهيار الاقتصاد العالمي الذي حدث خلال السنوات (1929-1933)،بل اكتفت بتوضيح اهتمام العمال بالدخل الحقيقي ودرجة استقراره وليس بالدخل النقدي ، ولا تفسير إصرار العمال على ربط أجورهم النقدية بالأرقام القياسية للأسعار.[1]

ب- نظرية كفاءة الأجور : تقوم هذه النظرية على زيادة الأجور اعلى من الأجور التوازنية و الهدف منها الرغبة في جلب ذوي المهارات العالية ، وتشجيع العمال على البقاء وزيادة انتاجهم .

لقد استطاعت نظرية الأجور الكفاءة تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصا تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم الى الوظائف التي تدفع اجورا مرتفعة ، وهذه الظاهرة منتشرة كثيرا ، لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر

[1] شلالي فارس ، مرجع سابق ذكره ، ص 18

المرتفع وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفاءة منهم بدلا من تخفيض الاجر في حالة وجود عرض زائد من العمال .[1]

- **نظرية اختلال السوق** : تقوم هذه النظرية على فرض جمود الأسعار و الأجور في الاجل القصير ويرجع ذلك الى عجزهما عن التغيير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل ، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب ، مما يؤدي الى البطالة الاجبارية ويمكن ان ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات ، لا يكون عن طريق الأسعار و الأجور بل عن طريق الكميات ، ولا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في اطار دراسة سوق العمل فحسب ، وانما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع وبتفاعل هذين السوقين ينتج عنه نوعين من البطالة هما :

- **النوع الأول** : يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه ، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل او رجال الاعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي .
- **النوع الثاني** : في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال ، مما يدفع المستخدمين الى عدم زيادة كل من عرض السلع و مستوى التشغيل بسب انخفاض ربحية الاستثمارات ، وهو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي .

على الرغم من أهمية من أهمية هذه النظرية في تحليل البطالة التي تتوقف على طبيعة الاختلال الذي منه الأسواق المختلفة ، الا انها واجهت العديد من الانتقادات أهمها :

1- انها تفرض تجانس عرض العمل

2- وجود سوق واحدة للسلع و الذي يترتب عليه بطالة كينزية او كلاسيكية

[1] عياش بولحية ، عياش بوليحة، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر** ، الفترة ، 2001-2004مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 ، 2011

3- تهمل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتغيرها عبر الفترات الزمنية حيث تدرس هذه المتغيرات في الأسواق المختلفة داخل كل فترة زمنية .[1]

المبحث الثالث : ماهية سياسة التشغيل

بعد مصطلح سياسة التشغيل من المفاهيم التي تندرج في اطار البرامج التنموية لأي بلد ، حيث انها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي و السياسات القطاعية ، من اجل تنمية فرص العمل نموا يتناسق كما وكيفا مع مختلف مناطق و قطاعات الاقتصاد الوطني اين يعد العمل اللائق مؤشرا على فعالية سياسة التشغيل المنتهجة في بلد ما .

المطلب الأول : تعريف سياسة التشغيل و أنواعها

قبل التطرق لتعريف سياسة التشغيل نقوم بتعريف كل من التشغيل وسياسة التشغيل هو : القدرة النسبية لأي شخص في الحصول على شغل نظر للتداخل بين مميزاته الفردية و الظروف المتغيرة لسوق العمل . وتعرف السياسة بانها مجموعة من الإجراءات الإدارية و التدابير التنظيمية .[2]

تعريف سياسة التشغيل: مجموعة من التداخلات المتعددة الابعاد و المتوخاة من اجل تحقيق اهداف و أغراض محددة كمية و نوعية للتشغيل في البلد ، وهي تشمل على خطة لما يجب به ، ثم اختيارها من بين البدائل في ضوء ظروف معينه .[3]

أنواع سياسة التشغيل: يوجد نوعين من سياسة التشغيل تتمثل فيما يلي :

- **السياسة النشطة** : وتتم من خلال الخلق الحقيقي لمناصب الشغل ، وذلك من خلال محاور مختلفة :

1- تقديم الحوافز لإنشاء المشروعات الخاصة و بالتحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

[1] سليم عقون .**قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة ، دراسة حالة قياسية تحليلية .حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص تقنيات كمية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 2010، ص 31

[2] رواب عمار ، غربي صباح **التكوين المهني و التشغيل في الجزائر** ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 05 ، 2011، ص 69

[3] منظمة العمل الدولية ، سياسة التشغيل الوطنية ، دليل استرشادي ط1 ، 2014، ص15

2- تدعيم الطلب الكلي لان زيادة الطلب على السلع و الخدمات يزيد من الحافز لدى المنتجين لزيادة الإنتاج و بالتالي زيادة التوظيف .

3- حل مشكلة القوة العاملة من خلال توفير فرص للتكوين و تحسين المهارات لزيادة فرصهم و امكاناتهم في الحصول على مناصب الشغل .

- **السياسة الخاملة** : وتتضمن مجموعة الإجراءات التي تعمل من خلالها الدولة على التخفيف من حدة الاثار السلبية لازمة البطالة ، وذلك من خلال مختلف الإجراءات التي تقدم بها المنح للعاطلين عن العمل ، مثل المنح النقدية و برامج انتظار التشغيل ، وعقود الادماج .....الخ .

اهداف سياسة التشغيل: ان أي سياسة مهما كان مجالها تستمد قيمة بعدها الاستراتيجي من الأهداف التي يمكن تحقيقها على ارض الواقع وفي هذا الاطار يمكن حصر اهم اهداف سياسة التشغيل فيما يلي :

- توفير فرص العمل لكل مواطن او فرد في القوة العاملة الراغبة في العمل من اجل كفالة حرية اختيار العمل
- الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية و زيادة الناتج القومي
- ضبط أساليب ومواعيد التحسينات بشكل لا يؤثر على القوة العاملة بعد تعيينها
- الرفع من المستوى المعيشي عبر زيادة دخل الفرد
- تكوين واعداد القوى العاملة لتحقيق تا هيل مهني و اكتساب مهارة في الأداء
- تنظيم علاقات العمل ووضعها في الاطار القانوني و التشريعي الذي تحدده تشريعات العمل الخاصة بالدولة .[1]

المطلب الثاني : الابعاد الرئيسية لسياسة التشغيل

لقد كانت سياسة التشغيل و مكافحة البطالة دوما ولإزالة جزءا من سياسات التمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر باعتبار بانه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية

[1] عبد اللطيف بن أشهتو ، التجربة الجزائرية في التمية و التخطيط 1962-1980 ، ديوان المطبوعات الجامعية 1982، ص 125

1-**البعد الاقتصادي** : يتركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات و قطاعات النشاط بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد و تطوير أنماط الإنتاج وتحسين النوعية و المردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور.

2-**البعد الاجتماعي** : يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن افة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب عامة وذوي المؤهلات الجامعية و المتوسطة خاصة و العمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع وابعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس و التمهين و الاقصاء وما يترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات اقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولا وبالبلاد ثانيا، ونقصد بذلك اللجوء الى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط والنمو على قيم وتقاليد وقوانين البلاد وما الى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تقررها ظاهرة البطالة .[1]

3 – **البعد التنظيمي الهيكلي** : يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل و تنفيذها و التي تبدأ من المستوى المكاني المحلي ، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أو قرى، وترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من خلال أهداف مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2008 والتي تتمثل فيما يلي[2]:

- محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية.
- ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط
- تنمية روح المبادرة المقاولاتية.
- تكييف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل،

[1] عبد الحميد قومي ، حمزة عايب ، **سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة** ، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 5

[2] بوزار صفية ،**فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في خلال الفترة (1990-2014)** مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8-9 ، ديسمبر 2014 ،ص 152

- دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب عمل.
- تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل في سوق العمل.
- بذل جهود أكثر لخلق مليونين منصب عمل في البرنامج الخماسي للآفاق 2009 .

المطلب الثالث : الاليات والبرامج المعتمدة في دعم التشغيل في الجزائر

أدى تطبيق الاصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات التي تفا قم اختلالات سوق العمل عبر اليد العاملة خاصة ذوي الكفاءات وفي اطار مواجهة هذا المشكل تدخلت الدولة عن طريق انشاء هيئات لدعم التشغيل نلخصها:

1 -**الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب** :والتي تهتم بفئة الشباب ذوى المشاريع والتي تتراوح أعمارهم بين 19-35سنة وهي : هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل كالتضامن الوطني أنشئت عام 1997 ويهدف هذا الجهاز الى تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات و تشجيع كل الاشكال كالإجراءات الزامية إلى ترقية تشغيل الشباب.[1]

2 -**عقود ما قبل التشغيل** :أصبح يسمى منحة إدماج حاملي الشهادات PID يخص هذا البرنامج مكافحة بطالة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني ، وهدف هذا الجهاز هو التكفل بعروض العمل وتشجيعها وتشجيع ادماج الشباب حاملي الشهادات في سوق العمل ، بالإضافة الى تشجيع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19سنة ك 35سنة .

3 -**الأجهزة التي يسيرها الصندوق الوطني للتامين من البطالة** : تم إنشاؤه منذ سنة 1994كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عف تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي .وأكبر موجة تسجيل في نظام التامين عن البطالة تّمت في الفترة الممتّدة بين سنتي 1996- 1999التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي، بعد ذلك بدأ منحنى الانتساب في التقلص، انطلاقا من سنة 1998

[1] مبروك رايس ، عبد الحق رايس ، تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجربة الحكومة الجزائرية في مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يومي 5-6 /2013/05

إلى غاية سنة 2004 ، قام الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عف الشغل والمساعدة على العمل الحّر تحت رعاية مستخدمين تّم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن منذ سنة 2004 وبتقليص عدد المسجلين في نظام التأمين عن البطالة ، ثم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع و المؤسسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل.

4 -**إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل** :تتكفل بجمع عروض العمل و تنظيم طلبات الشغل، وقد بلغ دعم الدولة لهذه الصيغ من التوظيف المؤقت ما بيف (94-90) حوالي 9641 مليار دج.

5 -**برنامج المساعدة على إنشاء مؤسسة مصغرة** : (تكلفة الاستثمار محددة ب 4 مليون دج)، أنشأ سنة 1997 موجه للإطارات المسرحة من العمل، و الشباب الراغب في إنشاء مؤسسة، والذين تتراوح أعمارهم بين (19-35) سنة، عاطلون عن العمل وقت تسليم الملف، والقادرون على تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع في حدود (5-10 %) ومدعم ماليا من طرف(ANSEJ) التي ترافق المشروع إلى غاية إنجازه مع إشراك البنوك في عملية التمويل (تمويل ثلاثي الاطراف)، و يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع الشباب المقاول على خلق أنشطة في مجال السلع والخدمات من خلال المؤسسات المصغرة، وقد بلغ عدد المؤسسات المصغرة المنشأة سنة 1998حوالي 3570 مؤسسة توظف 8280عامل، و التي تستفيد من امتيازات جبائية و أسعار فائدة تفضيلية مخفضة .

6 -**الجهاز المساعد على الإدماج المهني** : يعتمد هذا الجهاز في سيره على محتوى المرسوم التنفيذي رقم **08-126** الصادر في 16أفريل 2008 في تحديد آلية سيره،

- عقود إدماج حاملي الشهادات.
- عقود الإدماج المهني.
- عقود تكوين وادماج.

خلاصة

بعد تطرقنا للمفاهيم الاقتصادية للبطالة و الحلول المقدمة من وجهة نظر كل مفكر ، فقد فسرها الكينزيون على انها بطالة اجبارية ، باعتبارها مؤشرا لضعف الأداء الاقتصادي وعليه كان تدخل الدولة ضروري من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال وذلك بوضع سياسات للتشغيل للحد من حدة ظاهرة البطالة .

ان سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر تقوم بالأساس على مجموعة من البرامج و الأجهزة التي تساعد اما على استحداث مناصب شغل عن طريق ترقية العمل الماجور ، او عن طريق تشجيع المبادرات الفردية على خلق مؤسسات مصغرة ، و متوسطة وهذا بهدف الوصول الى اعلى مستويات التشغيل وتنمية فرص العمل .

تمهيد:

أدت الأوضاع الاقتصادية التي الجزائر في التسعينات والتي تميزت بارتفاع معدلات و الفقر ، ونتيجة ارتفاع أسعار المحروقات بداية 2001 اتبعت الدولة سياسة مالية توسعية تجسدت في برامج تنموية من اجل تحسين الأوضاع الاقتصادية .

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول التعرف من هذه البرامج من خلال المباحث الثالث التالية :

المبحث الأول : ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي وتعر يفه .

المبحث الثاني : برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر من 2001-2019.

المبحث الثالث : السياسات التي رافقت سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي .

المبحث الأول : ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي

مرت الجزائر خلال التسعينات بوضعية اقتصادية صعبة ، ومع مطلع 2000 تحسنت الوضعية المالية مما دفعها لتبني إصلاحات اقتصادية لانعاش الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول : الخلفية الاقتصادية لسياسة الانعاش بالجزائر وتعريفها

أولا : الخلفية الاقتصادية لظهور الإنعاش الاقتصادي للجزائر

مرت الجزائر منذ الاستقلال بمراحل تجسدت في برامج ومخططات تتماشى و الوضع السائد لكل مرحلة فقد تبنت نظام الاقتصاد و الموجه املا منها على تحقيق لها أهدافها في التنمية و الرقي الاجتماعي و الاقتصادي حيث تم اعتماد أسلوب التخطيط كوسيلة للوصول الى هذه الأهداف ، لكن بعد الازمة العالمية 1986 نتج عنها مؤشرات خطيرة سواء في معدلات النمو و الاستثمار او البطالة او التضخم كل هذا قاد السلطات الجزائرية الى إعادة النظر في جميع القوانين التي تحكم سير الاقتصاد و انتهى الامر بتبني اقتصاد السوق . فقد لجات الجزائر الى الهيئات المالية الدولية أهمها FMI .BM تحت ضغوط اقتصادية جد صعبة ، وبالرغم من المجهودات المبذولة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني فان المنافع المحتملة لعملية التحرير و الإصلاح لم تتحقق في مجموعها ، نتيجة في معدل مستوى المعيشة للسكان وانتشار فاضح للفقر اتجه تفكير الدولة الى العمل على تكثيف الإصلاحات تشمل جميع الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من اجل تمكين المؤسسة الجزائرية من ان تصبح المصدر الرئيسي للثورة ، لذلك حاولت ان تستفيد من الوضع المالي الجذيذ الناتج عن ارتفاع أسعار البترول ابتداءا من سنة : 2000 وقامت ببعث برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وهذا بغية مكافحة الفقر ، وتوفير فرص عمل و تحقيق توازن جهوي وانعاش الاقتصاد الجزائري .[1]

ثانيا : تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي

هي "عبارة عن سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في صياغة و تنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن اطار سياسة الاقلاع الاقتصادي و تحفيز حركية الاستثمار و النمو من جديد.[2]

[1] محمد العربي ساكر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، ط1، دار الفجر القاهرة ، 2006 ، ص 309

[2] علام . عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرنامج الانعاش الاقتصادي ،2001–2014**مداخلة ضمن الملتقى العربي الاول العقود الاقتصادية الجديدة بيف المشروعية والثبات التشريعي، شر. الشيخ جمهورية مصر، جامعة البويرة، 25–28يناير ،2015ص.

وتعرف كذلك على أنها "إ حدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب " و من ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الاولى و تهدف لدعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة تتمثل أساسا في الوسائل الميزانية اضافة الى بعض الوسائل النقدية.

وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي حيث تتبنى برنامج لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الانفاق قصد تحفيز الانتاج وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة .[1]

المطلب الثاني : دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي و أهدافها:

أولا : الدوافع : تطبق سياسة الانعاش لعدة اسباب أهمها:

01- ضعف معدل النمو الاقتصادي : اثرت الازمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 87-94 (0.5 %) و هو ما أخذ بالحكومة الى تطبيق برامج و سياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي.[2]

02- ارتفاع معدل البطالة :تعد مشكلة البطالة من بين اخطر و أعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلقته من اثار اقتصادية و اجتماعية لذا حاولت الحكومة المتعاقبة منذ الاستقلال و الى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج و سياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية.[3]

و يعود ارتفاع البطالة في الجزائر إلى عدة أسباب و عوامل متدخلة فبالإضافة الى عامل النمو الديموغرافي ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986في رفع معدلات البطالة من خلال ضعف نسبة النمو الاقتصادي و توقف الاستثمارات العمومية منذ سنة 1986الاصلاحات الاقتصادية التي طبقت

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر أثرها على النمو**، مجلة الباحث ،جامعة ورقلة , العدد ،10 ،2012 ص 148

[2] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر ما بين ،2000-2010**أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 12 ديسمبر 2012 ص244 .

[3] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش المطبقة في الجزائر في الفترة ، 2000-2010**الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد 09 2013 ص 44 .

ابتداء من 1989والتي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 94 ساهمت في رفع معدلات البطالة.

03- ارتفاع نسبة الفقر و انخفاض المستوى المعيشي للسكان :حيث بلغ معدل الفقر اعلى نسبة له سنة 1995حيث وصل الى 14.1 %من مجموع السكان بعد ما كان لا يتجاوز 8.1 %سنة 1986 ويفسر هذا الارتفاع بالأثار التي خلفتها الازمة الاقتصادية سنة 1986في مختلف القطاعات الاقتصادية مما ادى الى انخفاض معدل الدخل الفردي بنسب كبيرة .[1]

ثانيا : أهداف سياسة الانعاش الاقتصادي

وفقا للوثيقة الرسمية التي اصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي فان الاهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي:

1-تنشيط الطلب الكلي

2- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق رفع الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة .

3-تهيئة و انجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية[2].

المطلب الثالث : وسائل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

يمكن تطبيق الانعاش الاقتصادي أما بوسطة تنشيط الطلب الكلي أو تنشيط العرض و القيام بذلك تستعمل الدولة واحدة من الوسائل او الاثنين معا.

- ✓ **وسائل تطبيق سياسة الانعاش بواسطة الطلب** :وذلك عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

[1] مسعودي زكرياء، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**,مداخلة ضمن الملتقى الدولي تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل كالاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة ،2010-2014جامعة سطيف 1 يومي 11-12مارس 2013 ص 5.

[2] نبيل بوفليح ، دور سياسة الإنعاش في دعم النمو القطاعي الفلاحي في الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول في ضوء التغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية الشلف ، يومي 23 ، 24 نوفمبر 2014 ص 03

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد منح البطالة, مساعدات اجتماعية مختلفة أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع و غيرها من أنواع التحويلات و التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح و بالتالي تحفيز الطلب.
- الانفاق العمومي الكلي(الاستهلاكي و الاستثماري)الذي يزيد من طلب الدولة نفسيا على مختلف السلع و الخدمات.
- مشروعات الاشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة لا سيما في مجال البنى التحتية كحل مؤقت لمشكل البطالة التي تمكن الاقتصاد من الانتعاش و توفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل.
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي الى زيادة دخول الافراد و من ثم تحفيز الاستهلاك و تحريك عملة الاقتصاد و انعاشه.[1]

✓ **وسائل تطبيق سياسة الانعاش بواسطة العرض** : تهدف سياسة الإنعاش بواسطة العرض الى جعل انتاج السلع و الخدمات من طرف المؤسسات اقل تكلفة واكثر جاذبية ومن اجل ذلك تتدخل الدولة بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما :

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص
- القيام باستثمارات عمومية تهدف الى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار الخاص.
- القيام باستثمارات عمومية تهدف الى تسهيل عمل المؤسسات و تشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطها مثل تطوير شبكات النقل و الاتصالات و برامج البحث وتطوير التكنولوجيا الجديدة .[2]

[1] محمد مسعي ، مرجع سبق ذكره ، ص37

[2] جديدي روضة، **أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي عمى تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر** ، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، خلال الفترة ،2001-2014جامعة سطيف 1 يومي 11-12مارس

المبحث الثاني : برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001 -2019 .

شهدت السياسة الاقتصادية بالجزائر ابتداء من سنة 1999 تحولا رئيسيا من الوجهة النيوكلاسيكية نحو الوصفة الكينزية أين ارتكزت بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة حيث تم اقرار كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 و البرنامج التكميلي 2005-2009 و برنامج توطيد النمو 2010-2014 وبرنامج الاستثمارات العمومية 2015-2019 .

المطلب الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004 .

قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001 وضع برنامج ثلاثي لتدعيم الإنعاش حيث خصص لهذا البرنامج 525 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 6.9 مليار دولار تم استثمارها في النشاطات التي لها انعكاسات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية [1] .حيث يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الدولة قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية و تجسد ذلك في انجازات عديدة منها:

- دعم النشاطات الانتاجية , التنمية المحمية و البشرية.
- التشغيل و الحماية الاجتماعية, تنمية الموارد البشرية.[2]

1- أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 :

سطر برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية أما الأهداف العملية فتنطلق من :

1- إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل .

2- ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة ، والمتوسطة لا سيما المحلية منها

3- رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية .

---

[1] جديدي روضة، مرجع سبق ذكره، ص7 .

[2] زرمان كريم ، **التنمية المستدامة من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي ،2001-2009** مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد ،7جوان ،2010 ص 200.

4- تحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية .[1]

وترمي هذه الأهداف العملية الى ثلاث أهداف نوعية هي :

-مكافحة الفقر, انشاء مناصب الشغل, تحقيق التوازن الجهوي و انعاش الاقتصاد الجزائري.

-ان برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى.

-تركيز الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب و تحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

2- خصائص برنامج دعم الانعاش الاقتصادي :

من بين أهم الخصائص التي يتميز بها برنامج دعم الإنعاش نذكر:

1.يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال.

2.تم تكييف البرنامج وفقا للظروف السائدة حيث إن البرنامج اعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر.

3.رافق هذا البرنامج مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية بهف الحصول على نتائج ايجابية منها عصرنة إدارة الضرائب.

4.نجاح هذا البرنامج متعلق بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي كالقطاع المالي.[2]

3- المعطيات والتنبؤات التي بني عليها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي2001-2004

تبنت الحكومة هذا البرنامج وفقا لمعطيات مستقبلية وهي:

[1] صالحي نجية ، مخناش فتيحة، **اثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014نحو تحديات افاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم** ، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي تقييم اثار الاستثمارات العامة

وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة ،2001-2014 جامعة سطيف1 يومي 11-12مارس 2013 ، ص 3.

[2] بوعشبة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف 1 الفترة12-11مارس 2013 ص 11 .

- وفرة مالية بدأت تظهر بوادرها مع بداية الالفين حيث بلغ رصيد الميزانية العامة 400 مليار دج وصاحب الوفرة المالية ضعف شديد لمعدلات النمو خارج المحروقات 2.2 % سنة 2000 فضلا عن الوضعية الاجتماعية الصعبة للمواطنين.
- استقرار في المؤشرات الكمية خاصة الخارجية منها حيث عرفت نسبة خدمة المديونية سنة 2000 انخفاضا ملموسا عما كانت عليه سنة 1998حيث بلغت 19.8% بالنسبة لمجموع ايرادات الصادرات بعد أن كانت 47.5 %.[1]

الجدول : 2-1- مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	02.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.3
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: بوفليح نبيل ، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الفترة 2000-2010** الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد09 2013 ص 46 .

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن قطاع الاشغال الكبرى وهياكل قاعدية قد خصص لها اكبر نسبة وهو من بين الاهتمامات الأولى للدولة ، فقد خصصت له 210.5مليار دج أي بنسبة 40.1 % من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج، وذلك لأنه يعمل على توفير مناصب شغل في المدى القصير ،كتوفير بنية تحتية ملائمة وذلك للنهوض بالقطاع الخاص في حين ان التنمية المحلية والبشرية

[1] مسعود زكريا، مرجع سبق ذكره ، ص13 .

خصصت لها 204.2 مليار دج أي بنسبة 38.8 % ثم من بعد ذلك يأتي دعم مسار الإنتاج ودعم الإصلاحات الذي خصصت لهما الدولة 65.3 مليار دج و 45 مليار دج، أي بنسبة 12.4 % و 8.6 % على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج.

4-أثر مخطط الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل البطالة

وجهت الدولة المبالغ المالية التي خصصها البرنامج في معظمها إلى التنمية المحلية والنهوض بالتشغيل في مختلف القطاعات على أمل خلق عدد كبير من مناصب العمل. فيما يخص العمالة، انعكست ايجابيا على أغلبية القطاعات، خاصة قطاع الفلاحة والذي عرف ارتفاع معتبر، حقق متوسط نموا لعمالة خلال الفترة 2001-2004 نسبة26.54% وكذلك قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة15.84 % نتيجة استفادته بأكبر قدر من المخصصات المالية من هذا البرنامج، أما قطاع التجارة والخدمات، فقدر متوسط نمو العمالة 48.48% وبخصوص قطاع الصناعة عرف ضعف في تطور حجم العمالة خلال هده الفترة، بمتوسط نمو ،9.13 % ويعود السبب في ذلك إلى الاختلالات الهيكلية و المالية التي يعاني منها القطاع.

أما من حيث مساهمة القطاعات في تخفيض معدلات البطالة، فقد شهدت انخفاض سريع قدره 02% نتيجة استفادة 22400 مؤسسة من برنامج الإنعاش الاقتصادي.[1]

المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

يعتبر برنامج دعم النمو انعكاس لسياسة اقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي وتهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم اكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال استحداث مناصب الشغل في مختلف القطاعات الإنتاجية، وقد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة للاستقرار السياسي الذم عرفته الجزائر بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية رئاسية ثانية في افريل 2004 .[2] حيث خصصت ليذا البرنامج مبالغ مالية أكلية بمقدار 8.705 مليار دج أي

[1] زاجة تواتية ، لخضر بكريتي ، سياسات التشغيل في الجزائر، نتائج وتحديات ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ، العدد، 3المجلد7 -جامعة أم البواقي ، ديسمبر ، 2020ص.3

[2] علام عثمان، مرجع سبق ذكره ، ص5

114مليار دولار أمريكي لتصبح في نهاية الفترة 9.680 مليار دج اي ما يعادل 130مليار دولار أمريكي بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.[1]

1- اهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009 :

تتميز اهداف برنامج دعم النمو عن اهداف برنامج الإنعاش كونها مقيدة بأرقام محددة بآجال ترتبط بعمر البرنامج ويمكن تلخيصها على النحو التالي .

- ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال المرحلة ، وهو التزام يأخذ بعين الاعتبار الاختلالات العديدة الممكنة .
- انشاء 10.000 مؤسسة اقتصادية جديدة .
- توفير مليوني منصب شغل جديد ، ، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات او الاستثمار الذاتي ، و النصف الاخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة
- انجاز الاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية ، الاجتماعية ، الثقافية ، الطاقية و الهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين المستوى المعيشي للسكان .
- انتهاج سياسات باتجاه ترقية الشراكة و الخوصصة ، ومواصلة التكييف المالي و الاقتصادي مع الأوضاع الدولية للسماح باندماج افضل في هذه الفضاءات وهي الهدف الذي يندرج في اطار التحديات الكبرى التي يرفعها الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة .[2]

2- خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009 :

تتمثل خاصية هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو منذ انطلاقه 18 افريل 2005 الى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009 بانه يشهد عدة عمليات توسيعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة وقد تضمنت عمليات التوسع هذه ما يلي :

[1] مخلوفي عبد السلام ، العربي مصطفى ، برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001 -2014 ، الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي ، مؤتمر الاقتصاد الدولي ، جامعة بشار 2013 ص 14

[2] عصماني مختار ، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014 ، رسالة ماجستر في علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، 2014 ، ص 151

1. برنامج تكميلي خاص لفائدة ولايات الجنوب صودق عليه في مجلس الوزراء في جانفي 2006
2. برنامج تكميلي لفائدة ولايات الهضاب العليا صادق عليه مجلس الوزراء في فيفري 2001
3. برنامج تكميلي من 270000 سكن متوجها لامتصاص السكن الهش .[1]

وقد تم العمل على انجاز الاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية ،الاجتماعية الثقافية الطاقية و الهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين رفاهية حياة المواطنين في شتى ربوع الوطن .[2]

3- المعطيات و التنبؤات التي بني عليها البرنامج:

ان التنبؤات التي تضمنها البرنامج بنيت على أساس المعطيات و المؤشرات الاقتصادية المتنوعة التي عرفتها سنه 2004 واهم هذه التنبؤات ما يلي :

- ✓ وضعية اقتصادية جد إيجابية تمثلت في الارتفاع المتواصل لمعدل النمو و انخفاض معدلات التضخم
- ✓ التنبؤ بوفرة مالية وتمثلت في الارتفاع المستمر لأسعار البترول على المدى المتوسط.
- ✓ ارتفاع الجباية العادية بفضل الانتعاش الاقتصادي مما أدى الى ظهور بوادر مالية وفرة مالية .

الجدول : 2-2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**45.5**
تطوير المنشآت الأساسية	**1703.1**	**40.5**
دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8**
تطوير الخدمة العمومية	**203.9**	**4.8**
تطوير تكنولوجيا الاتصالات	**50**	**1.1**
المجموع	**4202.7**	**100**

[1] بوعشبة مبارك مرجع سبق ذكره ، ص 14

[2] عبد الرحمان تومي ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الافاق دار الخلدونية ، الجزائر ، ط1 ، ص 246 مسعودي زكريا ، مرجع سبق ذكره ص 6

المصدر : خيرجة حمزة ، حاج قويدر عبد الهادي ، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر من خلال دعم النمو الاقتصادي 2001 – 2014** ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول افاق التنمية المكانية و الإقليمية في الجزائر ، جامعة ادرار ، 06-07 نوفمبر ، 2013 ، ص6.

الشكل 2-1 مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

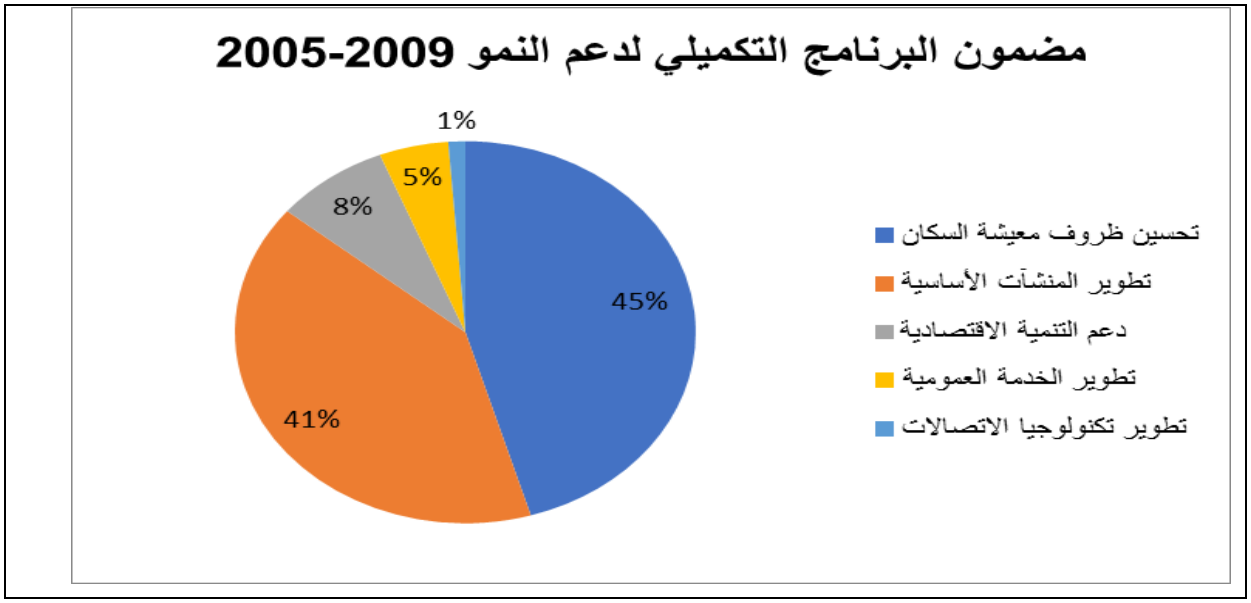

المصدر من اعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-2)

ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان البرنامج الموجه لتحسين ظروف معيشة السكان و المتمثل في قطاع التنمية المحلية و البشرية استفاد من مبلغ قدر ب 1908.5 مليار دينار جزائري ، ما يمثل 45.5 % من اجمالي البرنامج التكميلي ، في حين ان قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية استفاد من مبلغ قدر ب 1703.1 مليار دج، أي 40.5 % من أجمالي البرنامج التكميلي ، اما فيما يتعلق بقطاع الصناعة ، الفلاحة ، و الصيد البحري فقد استفاد القطاع الإداري الحكومي من مبلغ قدر ب 203.9 مليار ، أي4.8 % من اجمالي البرنامج التكميلي ، واستفاد قطاع التكنولوجيات الحديثة من مبلغ قدر ب ، 50 مليار ، أي ما يعادل 1 % من اجمالي البرنامج التكميلي .

4-أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على مستويات التشغيل البطالة:

لم يختلف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي عن البرنامج الذي سبقه، وإنما واصل بنفس التأثير على حجم العمالة. اذ ان كل القطاعات عرفت ارتفاعا من حيث حجم العمالة نتيجة تأثير البرنامج، باستثناء قطاع الفلاحة الذي عرف انخفاض كبيرة خلال هذه الفترة قدرت نسبة انخفاضه بـ13,94% أي خسارة 441000 عامل خلال السنوات الخمس. أما فيما يخص مساهمة القطاعات في انخفاض معدل البطالة، فقد انخفضت بنسبة 5.1 % نتيجة التأثير الايجابي للبرنامج خاصة في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

المطلب الثالث : برنامج توطيد النمو 2010– 2014 :

ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد وتدارك التأخر في التنمية وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر ب 286 مليار دولار بحيث خصصت نسبة كبيرة منه لتأهيل الموارد البشرية والتي قدرت ب 40% [1]. ويندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ويشمل برنامج توطيد النمو شقين اثنين هما :

01 –استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق والمياه بمبلغ 9.700مليار دج ما يعادل 130مليار دولار .

02–اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534مليار دج ام ما يعادل 156مليار دولار.[2]

1–أهداف برنامج توطيد النمو 2010–2014 : يهدف برنامج توطيد النمو الى:

- تحسين التنمية البشرية حيث شكلت الجزء الأكبر
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني .
- تشجيع انشاء مناصب الشغل وتطوير اقتصاد المعرفة .[3]

الجدول :2–3 – مضمون برنامج توطيد النمو 2010–2014

[1] مرغاد لخضر ، حاجي فطيمة ، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الانتمائية للالفية الثالثة** ، أبحاث اقتصادية و إدارية العدد 13، جوان 2013، ص 16

[2] بيان اجتماع مجلس الوزراء عقد يوم 24 ماي 2010 ، برئاسة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة .

[3] هويدي عبد الجليل ، يحياوي عمر ، **السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في اطار الأهداف الإنمائية للالفية** ، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية جامعة الوادي ، العدد 6 افريل ، 2014، ص 16

البرامج	المبالغ المخصصة للبرامج / مليار دينار	%
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	**45.42**
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	**38.52**
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	**16.05**

المصدر : نبيل بوفليح ، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش المطبقة في الجزائر في الفترة2000-2010** ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 12 ، ديسمبر 2012 ، ص 256 .

الشكل رقم 2-2-مضمون برنامج توطيد النمو 2010-2014

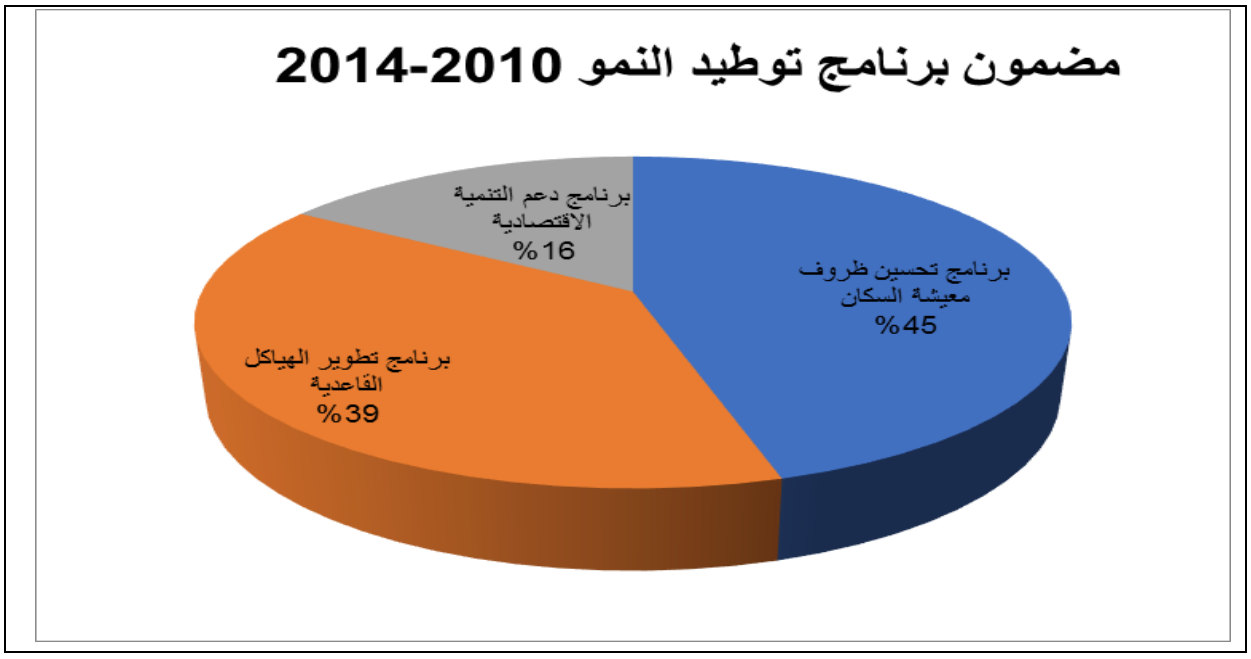

المصدر من اعداد الطالبان بناءا على معطيات الجدول رقم (2-2)

ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان برنامج تحسين ظروف معيشة السكان و المتمثل في قطاع التنمية المحلية و البشرية استفاد من مبلغ قدر ب 9903 مليار دينار ، ما يمثل 45.42 % في المائة من اجمالي البرنامج الخماسي ، في حين استفاد برنامج تطوير الهياكل القاعدية من حصة بقيمة 8400 مليار دينار أي 38.52 % في المائة من اجمالي البرنامج ، كما استفاد برنامج دعم التنمية الاقتصادية

و المتمثل في قطاعات الصناعة ، الفلاحة والصيد البحري و التشغيل من مبلغ بقيمة 3500 مليار دينار وهي تمثل حوالي 16.05 في المائة من اجمالي البرنامج .[1]

2-أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على مستويات التشغيل البطالة:

كان له تأثير ايجابي من حيت حجم العمالة في قطاع الخدمات، وهذا ما اشرنا إليه في المحور الأول فقد تم توظيف 5377222 عامل سنة 2001ليصبح 6224000عامل أي بمتوسط نمو قدره59,14% سنة 2014أما باقي القطاعات فعرفت انخفاض معتبرا.

- أن برنامج توطيد النمو الاقتصادي لم يؤثر إيجابيا على معدلات البطالة خلال هذه الفترة، بحيث أنها لم تنزل عن مستوى 10 % .

المطلب الرابع :الاستثمارات العمومية (2015-2019)

جاء المخطط الخماسي (2015-2019) كتكملة للبرامج السابقة ونظرا للمؤشرات الإيجابية المحققة في اطار البرامج التنموية من اجل دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية ، وفي هذا السياق تم إقرار قانون المالية لسنة 2015 ، والذي يتضمن ميزانية تجهيزية بمبلغ 4079.7 مليار دج ، أي ما يعادل نسبة نمو قدرها 84.7% مقارنة بسنة 2014 .[2] ونسبة نمو اقتصادية قدرتها 4.25 % خارج قطاع المحروقات ونسبة تضخم قدرتها 3 % .[3] و الجدول الموالي يوضح محتوى هذا المخطط بشكل دقيق :

[1] سايح حنان ، بوعناني فاطمة الزهراء ، **سياسة التشغيل في الجزائر** ، مذكرة ليسانس في العلوم التجارية ، تخصص تسير الموارد البشرية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2014 ، ص 60

[2] http://www.premier ministre.gov.dz/index.php ?option=com-conten&task=view&id=3765&ltemid=229 le 02/05/2022

[3] http://www.econostrum.info/L-algeree -s-apprete-investire-2625-mrds-vue le :02/05/2022

الجدول :2-4- توزيع النفقات لسنة 2015 حسب القطاعات (الوحدة : الف دج)

القطاعات	رخص البناء	اعتمادات الدفع
الصناعة	5.195.000	5.541.000
الفلاحة و الري	209.437.700	315.957.500
دعم الخدمات المنتجة	32.657.500	49.802.200
المنشات القاعدية و الإدارية	1.854.278.110	1.078.715.730
التربية و التكوين	227.829.040	250.809.500
المنشأت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	151.366.500	207.589.800
دعم الحصول على سكن	234.307.880	293.678.000
مواضيع مختلفة	800.000.000	500.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	3.615.071.730	2.802.093.730
دعم النشاط الاقتصادي (مخصص لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	741.891.200
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	364.600.000	271.800.000
مجموع ميزانية التجهيز	**4.079.671.730**	**3.885.784.930**

المصدر :القانون رقم **14 –10** المؤرخ في 09 ربيع اول 1436 هـ 2014/12/31 المتضمن قانون المالية 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 78 ،ص 48 .

زيادة على ذلك تسعى الحكومة الجزائرية الى إيجاد توازن للتقلبات الحاصلة جزاء انهيار أسعار البترول في السوق الدولية اذ ان بمجرد تراجع سعر البرميل للواحد للبترول بقيمة واحد دولار يكلف الخزينة حوالي 100 مليون دولار في اليوم .[1]

فمن اهم النقاط اتي جاء بها المخطط الخماسي (2015-2019)

- تحقيق نسبة نمو اقتصادي قدرها 7 %من محلول سنة 2019.
- إيلاء عناية خاصة لتكوين المورد البشري من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر و اليد العاملة المؤهلة .
- تحسين مناخ الاعمال من خلال تبسيط إجراءات انشاء المؤسسة ولاسيما توفير العقار والحصول على خدمات عمومية جديدة .
- زيادة الاهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الفلاحية و الريفية التي من شئنها تحقيق الامن الغذائي و تقليص فاتورة استيراد الخاصة بالموارد الاستهلاكية .

–أثر برنامج الاستثمارات العمومية

وهو برنامج النمو الاقتصادي الذي استبدل **باسم برنامج الاستثمارات العمومية** والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج ، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية 2019/2017 وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى.

[1] http://www.premier ministre.gov.dz/index.php ?option=com-conten&task=view&id=3765&ltemid=229 le 05/05/2022

المبحث الثالث : السياسات التي رافقت سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي

من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي ان هناك إمكانية استخدام الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود ، وتعتبر سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي احدى اهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب .

المطلب الأول : السياسات التي رافقت سياسة الإنعاش الاقتصادي

ان تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يتطلب توفير موارد هامة ، من اجل إنجازه و باقل تكلفة ممكنة و الحصول على نتائج مرضية ، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية و الهيكلية التي سوف تسمح بصفة فعالة ، وفي هذا الاطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية و الاحكام المالية و التي يمكن تلخيصها في الجدول التالي .[1]

الجدول : 2-5- يمثل السياسات التي رافقت سياسة الإنعاش الاقتصادي

الوحدة مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع

[1] ساعو باية ، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع و افاق ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع تحليل اقتصادي ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر 2009،ص 140

عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط و الطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر : مداخلة عبو هودة و عبو عمر ، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر :واقع وتحديات ، عنوان المداخلة جهود الجزائر في الالفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة جامعة **حسيبة بن بوعلي ، 2008** .

يتضح من خلال الجدول أعلاه انه من اجل الوصول إلى الاهداف المسطرة في البرنامج عملت الحكومة على تبني مجموعة من السياسات المصاحبة لسياسة دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية بهدف تشجيع الاستثمار وتحسين بيئة الإعمال للمؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المـــال

بالإضافة إلى التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الاوروبي.

المطلب الثاني : طرق تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي.

قصد السير الحسن لسياسة الإنعاش الاقتصادي يجب ان ترافقه عدة إجراءات تضمن حسن تنفذه، وتزيل كل العوائق التي يصادفها خلال مختلف مراحله، إضافة الى ضمان عقلانية في تخصيص استغلال الموارد الموجهة لهذا المشروع وتنقسم هذه الاجراءات الى قسمين هما:

1.التأكد من نوعية انجاز المنشآت :

ويتحقق ذلك من خلال إيجاد حلول واجراءات خاصة ومتعددة الاشكال و الانجازات المتأخرة وذات التكاليف الزائدة قصد ضمان حسن تنفيذ المشاريع المسجلة وذلك باحترام الآجال المحددة و بأحسن التكاليف في تنفيذ مشاريع الاستثمار وترقية كفاءات التسيير التقنية والمالية وفي هذا الإطار يجب القيام بعدة اجراءات هي :

- التعرف الجيد على مختلف محتويات الدراسات المسبقة الخاصة بكل مشروع، وكذا متابعة تنفيذ هذه الدراسات.
- توسيع دراسة تقييم المشاريع.
- اضافة الى ذلك يجب القيام بتنظيم دورات تكوينية للإطارات العمومية في مجال تقنيات تسير المشاريع.
- تقييم و تقوية كفاءات وقدرات الجماعات المحلية فيما يخص تسيير البرامج، وفي هذا الإطار فانه لا يجب ادراج اي مشروع أو أية عملية في ميزانية التجهيز التابعة للدولة ما عدا تلك المتعمقة بمشاريع الاستثمار العمومي و المبنية على اساس دراسة عملية كاملة وقابلة للتنفيذ وفق الأسعار المحلية.

2-اشراك الِمؤسسة العمومية المحلية:

السعي من اجل المساهمة الفعالة للمشاريع في تحقيق أهداف الانعاش بمساهمة المؤسسة الاقتصادية للبلد في تنفيذ مختلف المشاريع وهذ يعتبر شرطا ضروريا في اطار برامج الانعاش الاقتصادي بهدف الاستفادة من القدرات غير المستعملة أو المستعملة بصفة جزئية ولتي يمكن ان تكون مصدر ثروة مستقبلا أو يمكن ان تكون احد محاور القطاع الانتاجي في السنوات المقبلة.

و بالتالي فانه من الضروري وضع المعلومات الاقتصادية في متناول المتعاملين وتنظيم الكفاءات بين مسؤولي الإدارات العمومية وأرباب العمل.[1]

المطلب الثالث: الإصلاحات المصاحبة لسياسة دعم الانعاش الاقتصادي.

في 4جانفي 2001 من تاريخ انعقاد المجلس الوطني لمساهمات الدولة وتطبيقا لبرنامج رئيس الجمهورية، اين تم تحديد القطاعات الواجبة الاصلاح فيها .تهدف هذه الاصلاحات الى ضمان حسن

[1] عياش بوليحة، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر** ، الفترة ، 2001-2004مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 ،2011 ص 58 .

تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي من خلال اعادة تنظيم الاقتصاد الجزائري، وتسهيل كل الطرق من أجل توقيع عملية اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

وفيما يلي نتطرق الى اهم ما ورد فيها :

1-مشروع قانون تسيير رؤوس الاموال التجارية: نص هذا القانون على النقاط التالية

- حل الشركات القابضة.
- تسيير الدولة اموالها وفق قانون العرض والطلب ورسم استراتيجيتها الاقتصادية.
- ضمان استقلالية صلاحيات المجلس الوطني لمساهمات الدولة لصالح وزارة المساهمة.

2 -قانون الاستثمار : نص هذا القانون على ما يلي:

- حدد الاستثمارات التي تدخل في اطار النشاط الاقتصادي والاستثمارات المنمية لمقدرات التأهيل والهيكلة.

-انشاء وكالة للاستثمار و الشراكة.

-انشاء المجلس الوطني للاستثمار يراسه رئيس الحكومة. منح امتيازات للمستثمرين عامة وخاصة.

3 – قانون الخوصصة: فتح هذا القانون المجال واسعا لعمليات الخوصصة ولكن دون ضوابط و لا تشترط في عمليات الخوصصة صراحة الحفاظ على الشغل أو رفعه أو تطوير الإنتاج.

4 – القوانين المتعمقة بقطاع المحروقات: يهدف هذا المشروع إلى إعادة النظر في الدور الذي تقوم به الدولة، وكذا عن طريق تطويره وتنميته.[1]

5- قانون المالية لسنة 2001 : يهدف إلى إنعاش النمو الاقتصادي من خلال تنفيذ ميزانية الدولة و التحكم في تسيير الاموال العمومية و تعزيز إجراءات الاستقرار الداخلي ودعم الإصلاحات الهيكلي.

6- قانون المالية التكميلي لسنة 2001: ويعتبر إصداره بداية لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد من2001إلى 2004 و تخصيص أول مبلغ من الغلاف الإجمالي المقدر ب 525مليار دج.[1]

[1] عياش بوليحة، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر** ، الفترة ، 2001-2004مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 ،2011 ص 58 .

المبحث الرابع :برنامج الاستثمارات العمومية 2015-2019

إن الهدف الذي تضمنه برنامج الاستثمارات العمومية هو الاهتمام بجميع القطاعات المختلفة من اجل توفير بق مناصب التشغيل اكبر والتركيز على المشاريع الضخمة اكثر التي بإمكانها امتصاص اكبر قدر ممكن من اليد العاملة.

المطلب الأول : تعريف برنامج الاستثمارات العمومية 2015-2019

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات لعمومية المسجلة خلال فترة ، 2015-2019 حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم143-302 وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015مقابل

[1] قانون رقم12-01المؤرخ في 27ربيع الثاني سنة 1422 الموافق ل جويلية سنة2001 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 38 الصادرة بتاريخ 21 جويلية سنة .2001

مبلغ بـ 1894.2مليار دج في 2016 حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر.[1]

المطلب الثاني :أهداف برنامج الاستثمارات العمومية 2015–2019

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[2] :

-الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة .

– ايلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.

– استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.

-ايلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

-وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو 2015-2015 الى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7%قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين.

ولكن مع حلول سنة 2015استمر انخفاض سعر البتر ل لأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات ي الجزائر إلى تبني عدة إجراءات ال دف من ا هو ترشيد النفقات العامة ، منه قد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31ديسمبر 2016.تح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية المتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج ، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية 2019/2017 وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العد د من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترش يد النفق ات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضر رية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى.

[1] هدى بن محمد ،عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة ، 2001 /2019مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، العدد الخامس – يناير جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة .2

[2] هدى بن محمد ، مرجع سابق .

المطلب الثالث : مضمون برنامج الاستثمارات العمومية (2015–2019)

قسم هذا البرنامج على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي:

الجدول2–6 : مضمون برنامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة: 2015–2019

	2015	2016	المجموع (مليار دج)	النسبة لمئوية %
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة و الري	209.4	198.2	307.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	48.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية و التكوين	227.8	78.6	302.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على السكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	4.3
عمليات براس المال	464.6	239	703.2	11.8
المجموع	4079.6	1894	5973.8	100

المصدر:مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الخامس – يناير 2020

بالاعتماد على: قانون رقم 14– 10 مؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 ، الموافق ل 30 ديسمبر 2014 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2015 ، والقانون رقم 15–18 مؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية 2016.

الشكل رقم 2–3: مضمون برنامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة 21015–2019 .

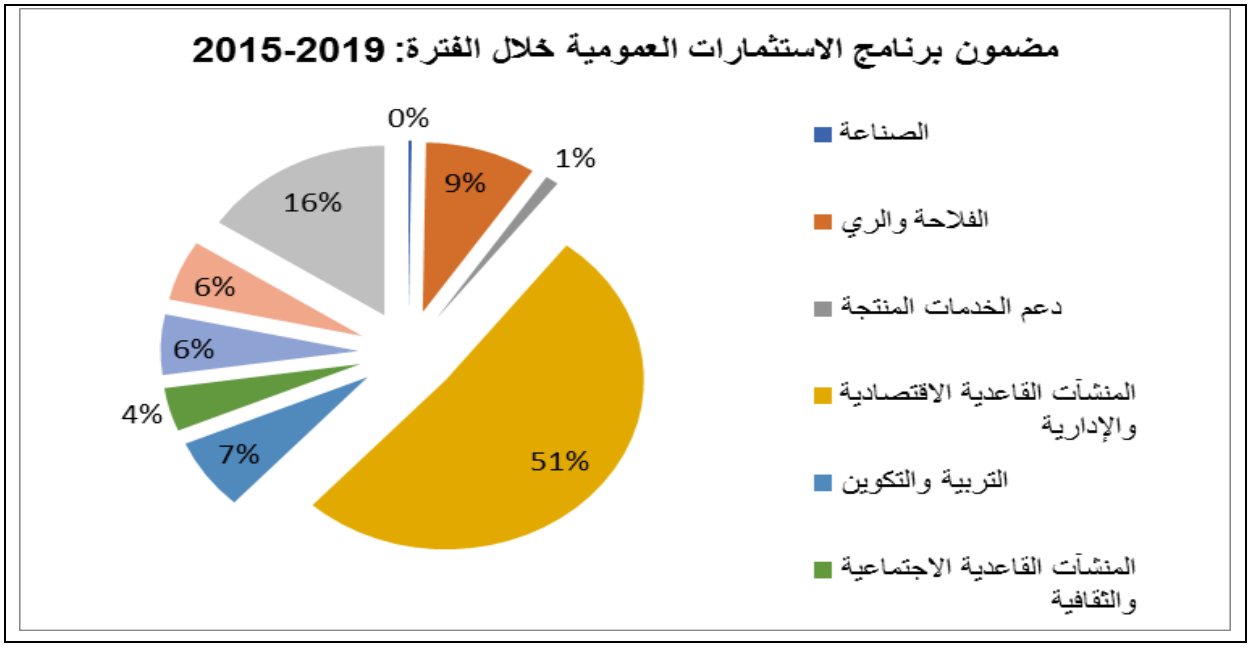

المصدر من اعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول رقم (6-2)

من خلال الشكل رقم يتبين لنا أن قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2015-2016 وذلك بنسبة 38.4%من مبلغ البرنامج وهذا بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية فقد أخذت حصة تقدر بـ 29.5%من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس مال (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد، ..الخ) بـ 11.8%من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بحصة تقدر بـ6.8%من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر بـ 5.2% من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر بـ 8.4 % من مبلغ البرنامج.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016قد انخفض كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015وذلك بنسبة تقدر ب 54% وهذا راجع لانخفاض مدا خيل

البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف .[1]

خلاصة:

بالنظر الى الوضعية الاقتصادية في تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي وخاصة من ناحية المؤشرات الاقتصادية للتوازنات الداخلية والخارجية ، فانه يمكن القول بان هذا المخطط

[1] هدى بن محمد ،مرجع سبق ذكره ص 48 .

يساهم في إعادة الانتعاش الى النشاط الاقتصادي في الجزائر من خلال البرامج و المشاريع التنموية ، والتي اعتبرت جد مهمة بحكم انها تلت مرحلة صعبة جدا قد مرت بها الجزائر ، وعاشت من خلالها ازمة اقتصادية و مالية و سياسية اذ جاءا لبرنامج التكميل لدعم النمو ليواصل ما قد تم مباشرته في البرنامج من خلال المخصصات المالية الضخمة التي كانت تهدف الى تجاوز النقائص المسجلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من اجل انعاش الاقتصاد الوطني و الذي مس معظم القطاعات كتحسين الاطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلي و تنمية الموارد البشرية ، معتمدة في ذلك على مجموعة من الإجراءات و الإصلاحات مع لأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأهداف من بينها الرفع من مستوى التشغيل .

تمهيد

تكمن نجاعة سياسة التشغيل في التقليص من مشكلة البطالة ، هذه الاخيرة التي أصبحت أهم القضايا التي تشغل الحكومة على اعتبار أنها مشكلة تهدد الامن والاستقرار الوطني ، حيث سنحاول في هذا الفصل الى إجراء دراسة تقييمية عن وضعية التشغيل في الجزائر جراء تطبيق برامج الانعاش الثلاثة المطبقة خلال الفترة 2000-2019 ومعدل مساهمتها في خلق مناصب شغل .

لذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى اربع مباحث يتضمن كل مبحث ثلاث مطالب حيث سنتناول في :

- **المبحث الاول** : هيكل القوة العاملة في الجزائر 2000-2019 .
- **المبحث الثاني** : أثر برامج الانعاش الاقتصادي على التشغيل في الجزائر 2000-2019
- **المبحث الثالث** : تحديات البرامج التنموية على الشغل في الجزائر

المبحث الأول: هيكل القوة العاملة في الجزائر

تعتبر دراسة القوة العاملة من حيث حجمها و تركيبها العمري والمهني و التعليمي ومن حيث توزيعها على مواقع الإنتاج ، على درجة كبيرة من الأهمية في أي بلد من البلدان نظرا للعلاقة الوثيقة بين القوى العاملة وعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ذلك البلد .

المطلب الأول :هيكل القوة العاملة المشتغلة:

ان الفهم الشامل للعمالة بمختلف جوانبها يعتبر مطلبا أساسيا لتحديد مستويات العمالة ولكن قبل التطرق الى هيكل القوة العاملة المشتغلة نتطرق الى تطور حجم السكان خلال الفترة ما بين 2001 الى 2014 لما كان له تأثير كبير في تحديد حجم الفئة النشطة ومن ثم التأثير على حجم البطالة .

الجدول 3-1: تطور حجم السكان و القوى العاملة خلال الفترة 2001 -2014

السنة	حجم السكان	الفئة العمرية	معدل النشاط	معدل البطالة
2001	304016	8568	41	27.3
2002	31357	8762	31.35	23.7
2003	31848	58762326	39.8	17.7
2004	32364	9469946	42.1	17.7
2005	32906	9492508	41.0	15.3
2006	33481	10109645	42.5	12.3
2007	34069	9968906	40.9	13.8
2008	34591	10315000	41.7	11.3
2009	35268	10544000	41.4	10.2
2010	35978	10812000	41.7	10
2011	36717	10611000	40.0	10
2012	37450	11423000	42.0	11
2013	38300	11964000	43.2	08
2014	39100	11716000	41.5	10.6

المصدر : اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الجدول نلاحظ ان حجم السكان وتزايدهم من سنة الى أخرى هو الذي يحدد لنا الفئة النشطة اقتصاديا وبالتالي معدل النشاط الذي تميز بتذبذب خلال هذه الفترة الا ان الحكومة عملت على رفع من مستوى معدلات التشغيل وهذا ما انعكس على معدل البطالة الذي يشهد انخفضا من 27.3 % سنة 2001 الى 10.6 % سنة 2014 وهذا ما يعكس قدرة الدولة على خفض معدلات البطالة .

-القوى العاملة المشتغلة وفق الفئة العمرية 2001-2014

الجدول 3-2 : يمثل نسب العمالة المشتغلة وفق فئة العمر

	اقل من 20سنة	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54	55-59	اكثر من 60
2001	5.98	13	15.45	15.04	14.42	11.85	10.12	6.98	3.59	3.53
2003	5.51	12.73	15.5	15.57	14.62	12.08	9.74	7.42	3.64	3.55
2004	16.89	40.42	45.89	41.64	37.95	31.67	25.35	20.22	11.33	9.13
2005	4.88	14.4	16.87	15.14	13.12	11.82	9.24	7.65	4.19	3.01
2006	5.29	13.54	15.33	14.71	14.12	13.59	9.3	7.02	3.9	3.15
2007	4.48	13.95	17.19	15.04	12.64	12.57	9.35	7.34	4.53	2.94
2008	4.53	13.96	17.39	14.61	12.87	11.83	10.01	7.23	4.69	2.84
2009	4.73	413.9	17.66	14.3	12.34	11.78	10.5	7.48	4.99	2.64
2010	3.93	13.64	17.39	14.76	12.43	11.54	10.88	7.47	5.26	2.81
2011	3.16	12.57	17.66	15.13	12.86	11.59	11.3	7.7	5.4	2.57
2012	3.56	13.5	18.44	16.22	12.25	11.22	10.35	7.1	4.86	2.45
2013	3.59	13.32	19.04	16.16	12.18	11.61	9.41	7.48	4.64	2.52
2014	3.3	13.15	18.36	16.37	12.55	11.29	9.86	7.63	4.83	2.49

المصدر معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2016

ولتوضيح الصورة نستعرض الشكل رقم(3-1) التالي :

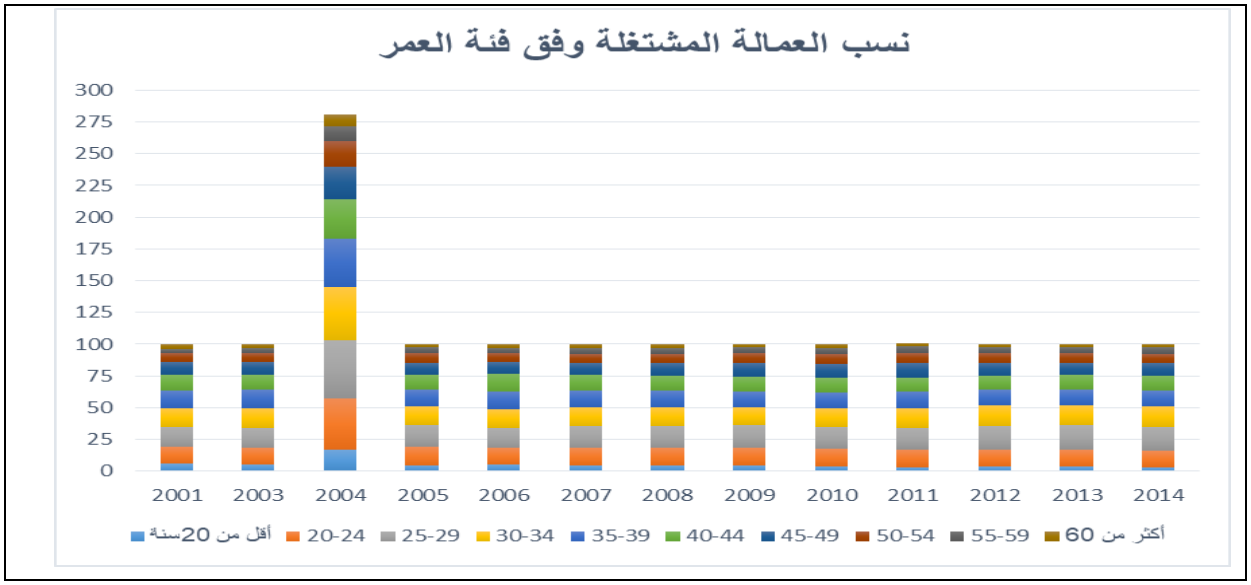

المصدر من اعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول رقم (3-2)

من خلال الشكل نلاحظ ان الفئة التي تحتل اكبر معدل تشغيل هي الفئة (25-29) على مدار سنوات الدراسة وهذا راجع لاهتمام الدولة بفئة الشباب ، حيث بلغت نسبة التشغيل سنة 2004 نسبة 45.89 % وتليها الفئة (30-34) سنة بنسبة 41.64 %، في حين تخطي الفئة ما فوق 50 سنة .

الجدول 3-3 – تطور سوق العمل من 2015 الى 2018

السنة	طلبات العمل المتاحة(في نهاية الفترة)1	عروض العمل المستعملة	توظيفات كلاسيكية							توظيفات في اطار جهاز النشاطات المدمجة المهنية (ج.ن.م.م)5	المجموع العام
			توظيفات دائمة	توظيفات مؤقتة	مجموع التوظيفات الكلاسيكية الوكالة الوطنية للتشغيل (و.و.ت)	توظيفات مباشرة	توظيفات الهيئات الخاصة لتنصيب العمل (هـ.خ.ت.ع)2	توظيفات في اطار العمل المدعم (ع.ع.م)3	مجموع التوظيفات المنجزة)4		
2015	1005506	441812	19204	318917	**338121**	2408	12859	39445	**392833**	95084	**487917**
2016	1037095	465901	10482	359662	**370144**	386	14046	35302	**419878**	68287	**488165**
2017	1142669	452844	9774	341093	**350867**	36	15182	32664	**398749**	64634	**463383**
2018	1456753	499450	9053	366367	**375420**	-	15465	29224	**420109**	83353	**503462**

المصدر : وزراه العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

1طلبات العمل المتاحة = بدون عمل ، طلبات ابتدائية + بدون عمل ، سبق لهم العمل

2 هـ.خ.ت.ع= الهيئات الخاصة لتنصيب العمل .

3ع.ع.م = توظيفات في اطار عقود العمل المدعم :يتعلق الامر بالتوظيفات الخاضعة لقانون العمل الجاري نمع وجود دعم الدولة في أجور مناصب العمل .

4مجموع التوظيفات المنجزة = توظيفات (الوكالة الوطنية للتشغيل + المباشرة +الهيئات الخاصة لتنصيب العمل +عقود العمل المدعم) .

5 ج.ن.م.م = جهاز النشاطات المدمجة المهنية .

6 توظيفات مباشرة منجزة من طرف المؤسسات بعد اجل 05 أيام (التعليمة رقم 1 من شهر فيفري 2014 للسيد الوزير الأول و المتعلقة بتسهيل إجراءات الوساطة في سوق العمل) .

الجدول 3–4 : توزيع التشغيلات المدمجة المنشاة في اطار جهاز نشاطات الادماج الاجتماعي (1) (ج.ن.ا.أ) حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	(ج.ن.ا.ا)سنة2016		(ج.ن.ا.ا)سنة2017		(ج.ن.ا.ا)سنة 2018	
	التوظيفات المنجزة	%	التوظيفات المنجزة	%	التوظيفات المنجزة	%
إدارة (2)	311800	59.1	313288	59.1	354829	59.0
فلاحة /غابات	8605	1.6	8482	1.6	3608	0.6
خدمات	65492	12.4	65732	12.4	48112	8.0
التربية الوطنية	87080	16.5	87996	16.6	120281	20.0
صناعة	4573	0.9	4241	0.8	1203	0.2
العدل	2239	0.4	2120	0.4	1804	0.3
الصحة	25851	4.9	25975	4.9	42095	7.0
بناء واشغال عمومية	4857	0.9	4770	0.9	6014	1.0
الجمعيات	13181	2.5	13783	2.6	21651	3.6
الحرف اليدوية الخاص	3903	0.7	3710	0.7	1804	0.3
خلق مناصب شغل للإدماج ذكور /سنويا	**527581**	**100**	**530097**	**100**	**601404**	**100**

قروض مخصصة (ب10د.ج)	**33120.10**		**19566.19**		**22333.36**	

المصدر : وكالة التنمية الاجتماعية (و.ت.ا)

(**1**)**ج.ن.ا.أ** : جهاز نشاطات الادماج الاجتماعي الذي تم انشائه بمرسوم تنفيذي رقم 12-79 مؤرخ في 12 فيفري 2012 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 305/09 مؤرخ في 20 رمضان عام 1430 الموافق ل 10 سبتمبر 2009 يهدف الى دمج الأشخاص في حالة هشاشة اجتماعية (لا سيما تلك الناجمة عن التسرب المدرسي) والبالغين من 18 الى اقل من 60 سنة ، في مناصب عمل مؤقتة التي تم انشاءها بواسطة اعمال او خدمات ذوي منفعة عامة و اجتماعية بمبادرة من الجماعات المحلية و المصالح التقنية للقطاعات وكذا شركاء اخرين للتنمية المحلية (مؤسسات عمومية و خاصة ، حرفيو القطاع الخاص المؤسسات و الهيئات الناشطة في الميدان الاجتماعي و الخدمات) .

تحدد مدة الادماج بسنتين قابلة للتجديد مرتين وحدد التعويض بقيمة ستة الاف (6000دج) / شهريا .

يمكن للشباب المدرجون الاستفادة من تكوين يتوافق و المهام المسندة اليهم في المؤسسات المستقبلة لهم او في مؤسسة التكوين المهني معتمدة.

المستفيدون من جهاز نشاطات الادماج الاجتماعي لهم الحق في خدمات الضمان الاجتماعي في كل ماي خص المرض و الامومة و حوادث العمل و الامراض المهنية وهذا تبعا للقوانين المعمول بها .

(**2**) تشمل الإدارة القطاعات التالية : الجماعات المحلية و الإدارات العمومية .

المطلب الثاني : هيكل القوة العاملة غير المشتغلة

لمعرفة السكان الذين تمسهم البطالة ومعرفة اين تتمركز ، وفي أي نوع توجب علينا ان ندرسها هي الأخرى من عدة تصنيفات أهمها : المنطقة ،السن ، و الجنس .

* **القوة العاملة الغير مشغلة وفق الفئة العمرية :**

الجدول 3-5: توزيع نسبة العمالة الغير مشتغلة وفق الفئة العمرية (الوحدة بالمئة)

	20-	20.24	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	59-55
2001	16.82	29.41	24.75	12.1	6.66	3.99	3.11	2.49	0.88
2003	15.84	32.09	24.51	11.82	6.34	3.4	3.01	1.94	0.77
2004	15.37	30.23	27.68	12.35	6.24	3.49	2.49	1.47	0.68
2005	14.2	33.2	27.5	12.2	5.8	3	2.2	1.3	0.5
2006	13.4	29.8	26.9	13.7	7.3	3.9	2.3	2.1	0.1
2007	12.7	30.7	28.6	13.6	6.8	3.5	1.6	1.8	0.7
2008	12	33.2	29.8	12.8	5.9	2.8	1.7	1.3	0.6
2009	11.66	31.9	29.73	13.24	6.06	2.98	1.77	1.58	0.93
2010	10.8	32.4	31.2	13	5.4	3	2	1.2	0.9
2011	8.9	32.1	30.4	12.6	7	3.3	3	1.3	1.2
2012	10.3	32.6	26.9	12.7	7.2	4.5	3	1.4	1.4
2013	11	31.8	26	13.8	7.4	4.3	2.7	2	1.1
2014	9.7	29.6	27.7	14	8.5	5.5	2.6	1.6	0.6

المصدر : اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (3-2) توزيع نسب العمالة الغير مشتغلة وفق الفئة العمرية

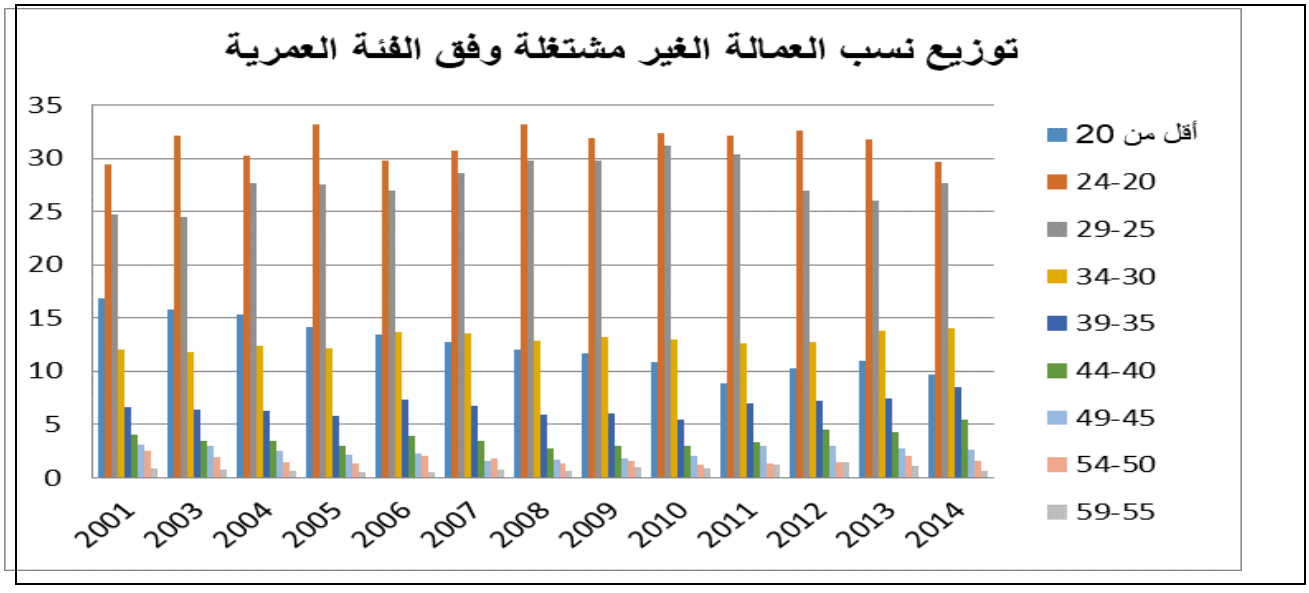

نلاحظ من خلال الشكل ان الفئة من (20-24)سنة تحتل أعلى نسبة من البطالة والمقدرة ب 32.6 % سنة 2012 تليها الفئة(25-29) سنة والتي بلغت أعلى بطالة بها سنة 2004نسبة % 27.68 وهذا راجع الى عدم وجود مؤهلات تعليمية تتلائم مع سوق العمل ، وعلى العكس من ذلك تشهد الفئة من 50فما فوق نسبة بطالة متدنية.

الجدول 3-6: تطور معدلات البطالة و التشغيل و النشاط خلال الفترة 2000-2018

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	28.90	27.30	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
معدل التشغيل	30.5	29.8	30.4	34.7	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
معدل البطالة	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	12.3	11.7
معدل التشغيل	37.6	36.0	37.4	39.0	36.4	37.1	37.4	36.9	36.8

المصدر : (ONS RAPPORTS، 2000- 2018)والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 3-3- تطورات معدلات البطالة والتشغيل والنشاط خلال 2000-2018

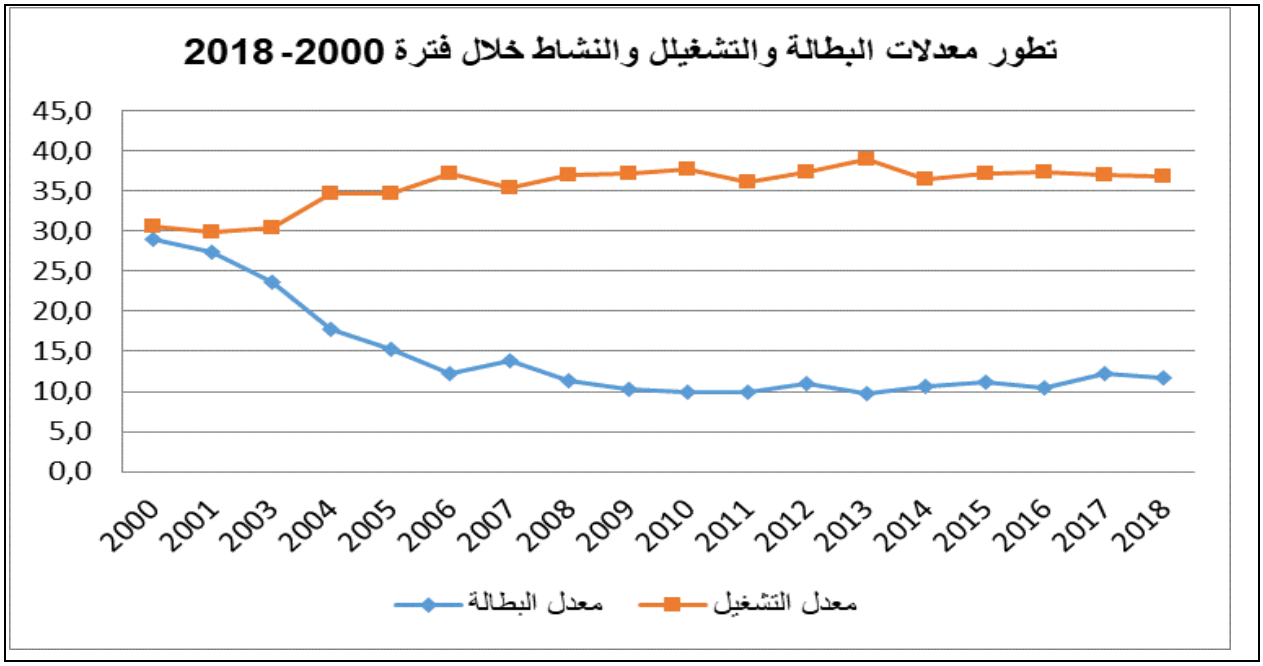

يظهر لنا من خلال الشكل ان معدل البطالة انخفض بين سنة 2000 و 2003 الا ان معدل التشغيل قد انخفض ولم يرتفع ، كذلك هو الحال في السنوات 2011 و 2018 ، اما بالنظر الى الوتيرة التي

انخفض بها معدل البطالة فليست هي نفسها التي ارتفع بها معدل التشغيل ، وهذا يعني انه يمكن ان تكون هناك أسباب أخرى ساهمت في انخفاض معدل البطالة في الجزائر من بينها نذكر :

-طريقة جمع البيانات او طريقة المسح حيث انه يتم الاعتماد على مسح العينة وسؤال الافراد عن العمل خلال فترة مرجعية توافق اخر أسبوع من شهر سبتمبر من كل سنة وهذا يعني ان أي شخص قد عمل خلال هذا الأسبوع ولو ساعة فهو يعتبر عاملا في نظر من يعد الاحصائيات ولا يعتبر عاطلا عن العمل وهو ما يؤدي الى انخفاض معدل البطالة الإجمالي .

- الاعتبارات المعروفة في تعريف البطالة على انه أي شخص قادر على العمل ويرغب في العمل ويبحث عنه ويقبل به في حدود الاجر السائد لكنه لم يجده ، وهذا ما يؤدي الى اقصاء العديد من الفئات في المجتمع من المسح و اعتبارهم خارج القوى العاملة (البطالون + المشتغلون) مما يؤدي أيضا الى انخفاض معدل البطالة .

- صحيح ان معدل البطالة الإجمالي انخفض كثيرا خلال الفترة 2000-2018 ، لكن لا يكفي فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل الحد من ظاهرة البطالة من خلال البرامج العديدة و الأجهزة المتنوعة التي استحدثتها ، الا ان معدل البطالة بقي مرتفعا نوعا ما خاصة لدى فئة الشباب وذلك مقارنة بمعدل البطالة الإجمالي ، وقد وصل معدل البطالة لدى فئة الشباب من 16 الى 19 سنة الى 38.8 % وهو معدل مرتفع جدا مقارنة بالمعدل الإجمالي 11.2 % ، اما بالنسبة لفئة الشباب من 20 الى 24 سنة فقد وصل معدل البطالة فيها الى 27.6 % وهو مرتفع أيضا ، اما الفئة العمرية من 25 الى 29 سنة فقد وصل معدل البطالة فيها هي الأخرى الى 18.4 % وهذه الاحصائيات ان اشارت فإنما تشير الى ان المعدل الإجمالي للبطالة المصرح به من قبل الديوان الوطني للإحصائيات لا يعكس حقيقة الاختلال في سوق العمل الذي تعيشه الجزائر ، لأننا نجد انه في حالة الجزائر نسبة الشباب كبيرة ضمن القوى العاملة (من 15-60) سنة ويمكن توضيح تطور معدل البطالة الإجمالي وكذا معدل البطالة لدى فئات الشباب من خلال الشكل التالي :

الشكل 3-4 – تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004-2015

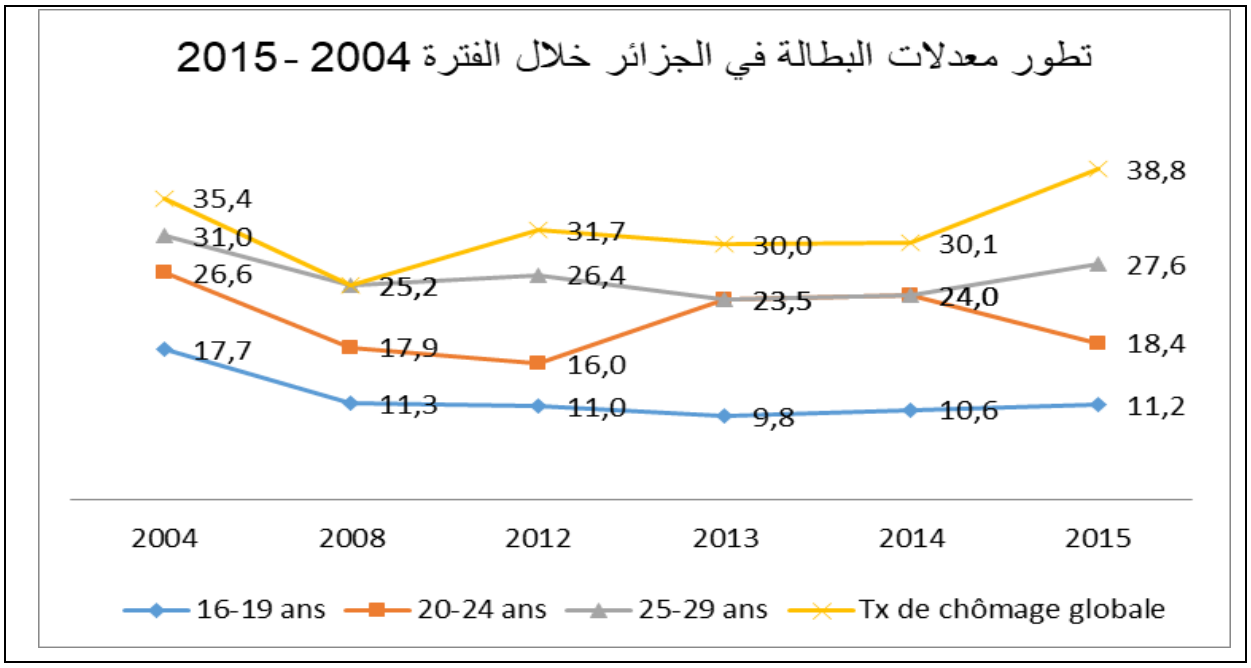

نلاحظ من خلال الشكل الأخير ان كل معدلات البطالة كانت في اتجاه نزولي (انخفاض) في الفترة ما بين 2014و 2008 في حين انها أصبحت في اتجاه صعودي بين 2014 و 2015 ، هذا وان دل فإنما يدل على لن الاحداث الاقتصادية بين 2014 و 2015 كان لها تأثير مباشر على سوق العمل ، الامر الذي يقودنا الى التفكير في تأثير الناتج المحلي كما اشارت الى ذلك (بوالكور ، 2018) (صاولي عبد الرحمان 2019) (سعدي ، 2020) ، وقد استمر الوضع على حالة فقد بقي معدل البطالة لدى فئة الشباب مرتفعا خلال الفترة 2016-2018 وهو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول 3–7 : هيكل البطالة حسب الفئات العمرية خلال الفترة 2016–2018

الفئات العمرية	2016		2017		2018	
	معدل البطالة	المعدل المتراكم	معدل البطالة	المعدل المتراكم	معدل البطالة	المعدل المتراكم
19–16	9.0	9.0	3.9	9.3	8.4	8.4
24–20	25.4	34.4	27.5	36.8	25.8	34.3
29–25	30.2	64.6	30.5	67.3	31.9	66.2
34–30	14.9	79.5	12.9	80.2	14.4	80.6
39–35	8.7	88.2	7.8	88.0	7.4	88.0
44–40	5.4	93.6	4.4	92.4	4.5	92.4
49–45	3.0	96.6	3.3	95.7	3.3	95.8
54–50	2.0	98.6	2.5	98.2	2.5	98.2
59–55	1.4	100	1.8	100	1.8	100

المصدر : (ONS.2018) ، (ONS.2017) ، (ONS.2016)

تجدر الإشارة ان الجدول يوضح حجم البطالة للفئة العمرية بالنسبة للحجم الإجمالي للبطالة ، وهو ما يوضحه المعدل المتراكم ، ويظهر من خلال الجدول ان نسبة البطالة لدى الشباب الأقل من 29 سنة قد بلغت في المتوسط خلال السنوات الثلاثة الأخيرة حوالي 65 % من مجموع العاطلين عن العمل وهي نسبة مرتفعة جدا تستدعي إيجاد الحلول لها .

المبحث الثاني : أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل 2001-2019

إن الهدف العلمي الذي تضمنه برنامج الإنعاش الاقتصادي هو إعادة تنشيط الطلب ودعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب التشغيل ومن ثمة التركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص اكبر قدر ممكن من اليد العاملة.

المطلب الأول: الآثار المحققة من مخطط الإنعاش الاقتصادي على التشغيل

عملت الحكومة على امتصاص اكبر قدر ممكن من اليد العاملة والاعتماد على قطاع البناء الإشغال العمومية خير دليل على ذلك ، وأهم الآثار المترتبة على مختلف القطاعات الحكومية الاقتصادية التي تمولها هو خلق ديناميكية في سوق العمل طيلة سنوات البرنامج ، حيث اف اكثر من 90 %من الغلاف المالي المخصصة له وجهت إلى القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل .

اما 10%المتبقية وهو ما يقارب 80مليار دج وجهت لتعزيز السياسيات التشغيلية ومؤسساتها لتعديل سوق العمل بصورة فعالة حيث تحصلت الوكالة الوطنية للتشغيل على 0.3مليار دج لتعزيز الهياكل المكونة للوكالة تم تجهيز 165وكالة جهوية ، حيث تحصل برنامج الاشغال العمومية ذات الكثافة العالية لليد العاملة مبلغ 9مليار دج لتعميمه في مختلف المناطق التي لديها ارتفاع في معدل البطالة والذي يهدف الى انشاء ما يعادل 70000منصب دائم.

ويتوقع هذا البرنامج إنشاء 7133750منصب عمل منها 296300منصب دائم اي بنسبة 42.5% وبتركيز على القطاعات التي توفر مناصب الشغل حيث 46.3 % لقطاع الفلاحة ،الصيد وموارد الصيد ب 14.02% وبدرجة اقل في السكان وفي اشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة 9.8 % لكل منه ويقدر متوسط تكلفة نشاء مناصب شغل في اطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ب 736الف دج.[1]

[1] عياش بوليحة، مرجع سابق ،ص.27

– تقييم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

يتوقف نجاح هذا البرنامج على التشغيل على مدى تحقيقه للعدد المتوقع استحداث مناصب الشغل والجدول الموالي يبين لنا توزيع هذه المناصب على مختلف القطاعات الاقتصادية:

الجدول 3–8– يمثل مناصب الشغل التي وفرها كل قطاع من 2001 – 2003

القطاعات	مناصب الشغل الموقرة	%
الفلاحة والصيد البحري	273976	44.22
السكن والعمران	83805	13.53
التربية ، التكوين المهني ،التعليم العالي	64661	10.44
الري	48166	7.77
اشغال عمومية	36033	5.82
مساعدات وحماية اجتماعية	34197	5.52
منشأت إدارية	19381	3.13
منشات شبابية وثقافية	17331	2.8
طاقة	11250	1.82
صحة	11028	1.78
اتصالات	10253	1.65
بيئة	5182	0.84
صناعة	219	0.34
نقل	1744	0.28
دراسات ميدانية	408	0.07
المجموع	619534	100

المصدر: مسعودي زكرياء، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ،2001 مداخلة ضمن المؤتمر الدولي تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على

التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي ، خلال الفترة 2001-2014 11 – 12 مارس 2013، جامعة سطيف 1 ، ص 19 .

ما يلفت انتباهنا في هذا الشكل ان قطاع الفلاحة والصيد البحري احتلت اكبر نسبة من مناصب الشغل المستحدثة والمقدرة ب44.2% نتيجة للأثار الايجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 ثم قطاع السكن و العمران بنسبة 13.53% وهي اغلبها مناصب مؤقتة ،أما قطاع التعميم فتبقى مشاركته بنسبة 10.44 % في حيف تبقى مساهمة باقي القطاعات في استحداث مناصب الشغل ضعيفة خاصة قطاع الصناعة الذي سجل0.34 % من مناصب الشغل .

اما من حيث النتائج الفعلية التي افرزها البرنامج والمقدمة من طرف مندوب الانعاش الاقتصادي ،فيما يخص عدد المناصب الشغل قد فاقت التوقعات حيث انشئت 775632منصب شغل مهنا 479340 مناصب دائمة بنسبة 61.8% و 296292 مناصب مؤقتة بنسبة 38.2%كما يمكن استخلاص من هذه النتائج :[1]

- لقد فاقت مناصب الشغل المحققة ما كان متوقعا ب 62482 منصب.
- غالبية المناصب المتوفرة هي مناصب دائمة بنسبة 61.8 % من مجموع المناصب ، وهو ما لم متوقعا حيث كان من المفروض أف يبلغ عدد المناصب58 % من المناصب الإجمالية ، وبهذا يكون البرنامج قد وفق لأكثر من خلق ديناميكية لسوق العمل وانما لتحقيق الاستقرار المنشود به .

المطلب الثاني : الآثار المحققة من البرنامج التكميلي لدعم النمو على التشغيل

يختلف هذا البرنامج عن سابقه من خلال القيمة الإجمالية له والتي تزيد عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 6أضعاف والسعي إلى تحقق اثر ايجابي على التشغيل من خلال ربح رهانين أساسيين يتعلق الأمر الأول بفتح 100الف مؤسسة صغيرة جديدة في الفترة الممتدة إلى غاية

[1] سعودي محمد ، **اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة المدية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، نقود و مالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 2007 ، ص 193.

2009 اما الامر الثاني فيتعلق بتحقيق معدلات البطالة إلى اقل من 9 % خلال الفترة(2010-2013) من خلال خلق مليوني منصب شغل خلال فترة برنامج دعم النمو تتوزع كما يلي : [1]

- مليون منصب بواسطة العاملين الاقتصادين و الشغل العمومي.
- مليون منصب شغل معادل من خلال برامج تتطلب التشغيل المكثف لليد العاملة .

ووفقا لقانون المالية التكميلي لسنة 2009 تم منح امتيازات لصالح المؤسسات الصغيرة المؤهلة في الصندوق الوطني لدعم التشغيل(ENSEJ) و التي تلتزم بتوظيف خمسة عمال على الأقل بعقد لمدة غير محددة ، لصالح المستثمرين الذين يوفرون أكثر من 100 منصب شغل عند بداية نشاطهم ، ورفع التخصصات المالية لصندوق الضمان الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[2].

تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو :

نظرا للمبالغ المالية الكبيرة التي خصص لها البرنامج لتغطية النقائص و الاختلالات الاقتصادية و اختلالات سوق العمل ، ويمكن ملاحظة أهم . انعكاسات هذا البرنامج من خلال مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة تطبيق البرنامج 2005-2009 والتي يبينها الجدول التالي :

[1] ليلى بن عاشو ، **محددات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعمة للصندوق الوطني للتامين على البطالة دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة** ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2008 – 2009 ، ص 71.

[2] مسعودي زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص.23

جدول 3–9 : مناصب الشغل المفتوحة خلال الفترة (2005 –2009)

التعيين	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005 –2009
أ–مناصب الشغل التي استحدثتها الادارات العمومية والمؤسسات.	
1- مناصب الشغل التي استحدثتها المؤسسات العمومية (المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري – مؤسسات أخرى).	571797
2- مناصب الشغل التي استحدثت لدى الوظيف العمومي .	675947
3–مناصب الشغل التي استحدثت في اطار الاستثمارات المنجزة في الفلاحي.	666510
4–مناصب الشغل التي استحدثت في اطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج اطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و خارج اطار الفلاحة) .	155110
5–مناصب الشغل التي استحدثت في اطار ترتيب العقود ما قبل التشغيل .	225353
6–ترتيب المساعد على الادماج المهني .	441914
7–مناصب الشغل التي استحدثت في اطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ––الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة– الصندوق الوطني للتامين على البطالة)	428613
المجموع أ	**3166374**
ب –معادل مناصب الشغل الدائمة سنويا التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة.	
1–مناصب الشغل التي استحدثت في إطار تراتيب (التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة– الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة– مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية.	1865318
المجموع ب	**1865318**
المجموع العام (أ+ ب)	**5031692**

المصدر: المصدر: مسعودي زكرياء، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر

من خلال الجدول نلاحظ ان الوظيف العمومي احتل اكبر نصيب في تكفير مناصب الشغل ب 675947 منصب شغل، ويليه قطاع الفلاحة ب 666510 منصب شغل وبذلك تكون مناصب الشغل التي تم توفيرها عن طريق الادارات العمومية والمؤسسات اخذت النصيب الاكبر في توفير مناصب الشغل حيث قدرت ب 3166374 منصب شغل بنسبة 62.92 % اما القسم الثاني لمناصب الشغل المستحدثة من خلال هذا البرنامج فهي مناصب استحدثت في اطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة والتي قدرت مناصبها ب 1665318 منصب شغل بنسبة 37.08 % وهذا يعني أن مجموع المناصب التي تم استحداثها في هذا البرنامج هي 5031692 منصب شغل وهي تفوق مليوني عدد المناصب التي كان متوقع استحداثها.

المطلب الثالث : الآثار المحققة من برنامج توطيد النمو 2010 –2014:

إن الأثر المتوخي من هذا البرنامج هو استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد لأفاق 2014 منها 1500000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم ـ التشغيل، حيث أنه بالنسبة لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، فإن التوقعات للفترة 2010- 2014 تفيد بما يلي[1]:

- متوسط استحداث سنوي قدره 100000منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت الميسرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC).
- تنصيب 3000.000 طالب عمل سنويا في اطار جهاز دعم الادماج المهني (DAIP).

[1] عبد الحميد قومي، حمزة عايب، مرجع سبق ذكره، ص.18

- التنصيب الكلاسيكي (الوكالة الوطنية للتشغيل)200.000 منصب شغل / السنة بمجموع معدل 600000 منصب شغل سنويا وبالتالي تخفيض نسبة البطالة الى اقل من 10 % لأفاق 2014.[1]

وبخصوص القطاعات فيتوقع من قطاع الاشغال العمومية خلق 90000 منصب شغل في الفترة (2010-2014)،[2] قطاع السياحة المناصب المتحل خلقها تقدر ب 57500 منصب عمل مباشر و 172500 منصب غير مباشر أي بمجموع 230.000 منصب شغل جديد في افاق 2013 .

تقييم برنامج توطيد النمو:

يمكن تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي (2010-2014) على مستوى التشغيل من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي تستحدث في مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا ومردودية التراتيب الخاصة بالقروض المصغرة لاستحداث النشاطات التي بلغت مستوى معتبرا وهذا حسب البيانات الإحصائية الموجودة خلال سنة 2011 .

الجدول 3-10 – يمثل المناصب المفتوحة خلال 2011

التعيين	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2011
أ-مناصب الشغل التي استحدثتها الادارات العمومية والمؤسسات في اطار الاستثمارات	
1- مناصب الشغل التي استحدثتها المؤسسات والهيئات العمومية (المؤسسات العمومية الاقتصادية -المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري – مؤسسات أخرى).	135.248
2- مناصب الشغل التي استحدثت من طرف الإدارات العمومية (الوظيف العمومي – خارج daip).	162.764
3-مناصب الشغل التي استحدثت في اطار الاستثمارات المنجزة في الفلاحي.	213.848
4-مناصب الشغل التي استحدثت في اطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج اطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و خارج اطار الفلاحة) .	25.666

[1] سايبي صندرة، عطية مفيدة، **تقييم الانسجام الداخلي و الخارجي لسياسة التشغيل في الجزائر مع التركيز عمى سياسة التعليم العالي و سياسة التجارة الخارجية**، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 43،جوان 2015 ، مجلد أ ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ، جامعة قسنطينة ، 2ص 49 .

[2] خطة عمل وبرامج قطاع الاشغال العمومية ، تقرير ملخص، حصيلة 2005- 2009 وبرنامج ، 2010-2014 وزارة الاشغال العمومية ، نوفمبر ، 2009 ، ص13

5-مناصب الشغل التي استحدثت في اطار ترتيب العقود ما قبل التشغيل .	48.784
6-ترتيب المساعد على الادماج المهني .	660.810
7-مناصب الشغل التي استحدثت في (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب - الصندوق الوطني للتامين على البطالة)	128.375
8- مناصب الشغل المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة .	162.648
المجموع أ	**1.538.235**
ب -معدل مناصب الشغل الدائمة سنويا التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة.	
1-مناصب الشغل التي استحدثت في إطار تراتيب (التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة- الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة- مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية.	396.796
المجموع ب	**396.796**
المجموع العام (أ+ ب)	**1.935.031**

المصدر: مسعودي زكرياء، مرجع سابق ذكره، ص.29

من خلال الجدول نلاحظ أن إشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة استحوذت خلال 2011 على النصيب الأكبر في مناصب العمل والمقدر ب 396796 منصب عمل في حين ان التوظيف في الإدارات وفي مختلف القطاعات الاقتصادية ساهم ب 1935031 من مناصب الشغل.

في حين حققت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 677412 منصب شغل بنسبة 6.66%سنة 2012 كما أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حققت في نفس السنة 8150 بنسبة 3% في حين تم استحداث 227200 منصب شغل بين 2009-2013 أما الصندوق الوطني للتامين على البطالة فحقق خلال نفس السنة 47800 منصب شغل.

المطلب الرابع: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل برنامج الاستثمارات العمومية :

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

الجدول 3-11 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2016-2019

	2015	2016
معدل النمو الناتج الداخلي الخام	**3.7**	**3.3**
معدل البطالة	**سبتمبر:11.2**	**افريل :9.9/ سبتمبر 10.5**

معدل التضخم	**4.87**	**جانفي :2016/ جانفي 2015: 5.04**
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	**27.45–**	**26.03–**
الدين الخارجي (مليار دولار)	**3.02**	**3.84**

المصـــدر : اعتمـادا على معطيات الديوان الوطني للإحصــتاء (Activité emploi et chômage en septembre 2017 a) ، و (lndice des prix à la consommation : Mois janvier 2016.fèvrie 2016) و (les comptes nationaux trimestriels 3 eme trimestre 2017) ، بنك الجزائر (النشرية الإحصائية الثلاثية سبتمبر 2017)

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3.7%سنة 2015 إلى 3.3%سنة 2016 وهذا النمو المسجل كان بفضل نمو بعض القطاعات خارج المحروقات كالفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري، كما أن معدلات البطالة قد انخفضت من 11.2%في سبتمبر 2015 إلى10.5 % في سبتمبر 2016 ومعدل التضخم قد ارتفع من 4.78% سنة 2015 إلى 5.04 % في جانفي 2016 اما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا حادا للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015وهذا ما يعكس انهيار أسعار النفط باعتبار أن النفط يمثل أكثر من 95 % من صادرات البلاد، لينخفض هذا العجز إلى 26.03 مليار دولار سنة 2016 نتيجة استمرارية أسعار النفط في الانخفاض.

بالنسبة للدين الخارجي فقد بقي في مستويات مستقرة في حدود 3مليار دولار وهي مستويات ضعيفة جدا كما عرف سعر صرف الدينار الجزائري تراجعا محسوسا أمام العملات الأجنبية حيث تراجع أمام الدولار الأمريكي بنسبة ، 22%كما تراجع أمام الأورو بنسبة 9.3% سنة 2015 ليتواصل هذا الانخفاض سنة 2016بنسبة 3.2%أمام الدولار الأمريكي وارتفاع طفيف أمام الأورو بنسبة 0.6 % وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتقويض القدرة الشرائية للمواطن والإحساس بغلاء المعيشة. كما عرفت سنة 2015 انخفاضا كبيرا في احتياطيات الصرف الأجنبي لتصل إلى144.3مليار دولار،

لتتواصل في الانخفاض سنة 2016لتصل إلى 114.14مليار دولار، وبالرغم من هذه الانخفاضات تبقى هذه الاحتياطات معتبرة وتبقي الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا.

إن انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2014 واستمراره خلال السنوات اللاحقة أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة ويزداد السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي. 2015 -2019.

وعليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كاستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة. ولهذا تم إقفال حسابات التخصيص الخاص رقم 302-120، 302-115،143-302، 134- 302 بتاريخ 31 ديسمبر 2016 وصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ 300مليار دج والذي حول إلى حساب تخصيص خاص جديد رقم 145-302 .

حيث تم إنشاء هذا الأخير الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، حيث يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات مبلغ قدره 300مليار دج ناتج عن حسابات التخصيص الخاص رقم 302-143 ،302 -134، 302 -120 ، 302- 115 عقب إقفالها، بالإضافة إلى مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج الاستثمار، أما باب النفقات فتسجل فيه النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة بالإضافة إلى مشاريع الاستثمار المسجلة قبل تاريخ 31ديسمبر.[1]

[1] هدى بن محمد ،مرجع سبق ذكره ص 48

المبحث الثالث : تحديات البرامج التنموية على الشغل في الجزائر

إن الهدف الرئيسي الذي تضمنه برنامج تحديات البرامج التنموية على الشغل في الجزائر هو معالجة مجموعة من الاختلالات التي تشهدها الجزائر في مختلف قطاعاتها والعمل على تحسين أداء سوق الشغل في الجزائر .

المطلب الأول : العواقب و النتائج بالنسبة إلى السياسات و برامج الانعاش في الجزائر

يمكن القول إن الجزائر دولة تستهلك أكثر مما تنتج وأن اقتصادها يعتمد كليا على النفط والغاز ،وإنها عرفت انخفاضا في الإيرادات من صادرات المحروقات عام ، 2014لم تتوقعه الحكومة الجزائرية ، مع تأثير قليل في سياسات التنمية، وفي عام 2015 أدى الأمر بالفعل الى فقدانها نحو 40 %من الإيرادات المتوقعة ، والتوقعات نفسها تبقى قائمة بالنسبة إلى عام 2016إن بقي السعر على حاله لذلك يمكن القول على الأمر يتعلق ب " صدمة " تؤدي الى الحاجة إلى تغيير سياسات التنمية وإلى برامج تقشف عاجل. و ينبغي التذكير بأن الجزائر في ضوء هذه الأزمة التي يمكن أن تستمر تتصف بالخصائص التالية:

-يأتي ناتجها المحلي الإجمالي بنحو % 27 من عائدات النفط من خلال الخدمات التجارية، و18 % من الإدارة العمومية ، و 10%من الزراعة ، و 5% من الصناعة فقط.

-يبلغ معدل التضخم فيها حاليا 5.3% .

-أصبح عدد سكانها نحو40 مليون نسمة، وسيصل الى50مليون عام2030 .

-يبلغ عدد سكانها الناشطين نحو12مليون نسمة ، بينهم% 28في التجارة والخدمات (من بينهم 59% في القطاع غير المسجل أو السوق الموازية) ، و 17 % في القطاع البناء والإشغال العمومية، و 11 %في قطاع الزراعة ، و 14 % فقط في الصناعة.

-يتراوح معدل البطالة بين 10% و 11% ولكنه يتصف إلى حد كبير بعدم الاستقرار (وظائف اجتماعية مؤقتة ذات إنتاجية منخفضة جدا) ، ويقدر هذا المعدل بنحو25 % من الشباب الجامعيين.

-بلغ استهلاك الطاقة 45مليون مكافئ، ويزداد هذا الاستهلاك سنويا نحو5.4 % سنويا من النفط الخام و 8 % من الوقود، و 7 %من الغاز الطبيعي، و12 % من الكهرباء وتستورد الجزائر حاليا بين2و 2.5مليون طن من منتوجات النفط سنويا ، أي ما تراوح تكلفته بين3و 5مليارات دولار ولاسيما الوقود لتعويض الاستهلاك المحلي .[1]

-سيصل الدعم المباشر للميزانية عام 2016إلى 12.4مليارد دولار منه4.7 لفائدة السكان و 4.5 للأسر والمواد الضرورية و 3.2 بالنسبة إلى الصحة.

-سيبلغ الدعم غير المدرج في الميزانية وغير المباشر نحو 15.3مليار دولار عام 2016وذلك في ميدان الطاقة أساسا (الوقود الغاز الطبيعي الكهرباء).

-تمكن صندوق ضبط الإيرادات إلى غاية عامي 2014و 2015من تلبية حاجات الميزانية وبرامجها ، ولكن بحلول عام 2016قد يكون التوازن غير كاف وربما يتم اللجوء إلى احتياطات الصرف التي يمكن أن تغطي 35شهرا من الاستيراد لذا نتساءل إن كان يجب أن نكون ارضين اعتمادا على هذه المعطيات مع أمل ارتفاع في سعر برميل النفط أو إن كان يجب – الآن– إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال ما يلي:

– أخذ إجراءات وقائية ، آخذين في الحسبان ، أولا ببرامج التطوير والدعم والإعانات التي جرت برمجتها فعليا في المجالات الاجتماعية التي تعد حيوية إلى السلام والأمن الاجتماعي في البلاد.

[1] جمال سويح عطاء الله بن طيرش ، **تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات** ، مجلة اقتصاديات المال والاعمال – JFBEK ، جامعة الاغواط ،2017 ، ص 2015

– اغتنام هذه الفرصة من ناحية أخرى ، للقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة قد تؤدي تدريجيا الى تحرير الاقتصاد من الاعتماد على النفط.

لقد قررت الحكومة بشأن ميزانيتها لعام 2016التوجه إلى ترشيد النفقات مع انخفاض قليل يبلغ- 9%،أي 77مليارد دولار ، ومع انخفاض مقداره 3.3 % في ميزانية التسيير، و16% في التجهيز ويتطلب هذا الاختيار اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات ، ويستند هذا القرار الحفاظ على الاستثمارات العامة المهمة في البنية التحتية بما في ذلك تلك التي انطلقت بالفعل ، واستمرار جميع البرامج الاجتماعية والدعم بما في ذلك العمل ، وانخفاض الواردات خلال منح التراخيص المختلفة وخفض إنفاق الإدارة، ورفع قليل لبعض الضرائب. [1]

المطلب الثاني :تقييم برامج سياسات التشغيل في الجزائر:

انطوت برامج و سياسات التشغيل في الجزائر كغيرها من الدول العربية الأخرى عموما على ثلاث عيوب رئيسية، جعلتها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقية لسوق الشغل وهي: تكلفتها العالية، تغطيتها المنخفضة، و تأثيرها المحدود. واستعراض عينة البرامج المنفذة في إطار سياسات تحسين سوق الشغل في الجزائر يعكس ضعف مستوى جمع البيانات و عدم استعمالها في مختلف مراحل وضع السياسات وتنفيذها و تقييمها.

فتحديد نطاق السياسات و الجهات المستفيدة، و مضمون البرامج لا يستند إلى بيانات كافية حول سوق الشغل، مما يجعل هذه السياسات غير متصلة بواقع السوق و يضعف فعالياتها فالبيانات التي تجمعها نظم المعلومات الخاصة بسوق الشغل غير شاملة و غير قابلة للمقارنة، وهذا ما يفسر قلة استخدام صانعي السياسات لهذه البيانات، ولم توجد دراسات مفصلة دقيقة لتقييم ب ارمج أداء سوق الشغل، و إذا ما توفرت فهي تركز على النتائج المحققة على المدى القصير، و ليس على المديين المتوسط و الطويل، و لا توفر معلومات على أثر البرامج على العمالة طويلة الأجل، و لا عن نوعية فرص

[1] جمال سويح ، عطاء الله بن طيرش مرجع سابق ،ص 76 ص.

العمـــــل و المســـــاواة

بـــين الجنســـين وغيرهـــا مـــن الأوجـــه الاجتماعيـــة لتلـــك السياســـات.

و استنتجت الكثير من الدراسات أن سياسات تحسين أداء سوق الشغل في الجزائر غير متكاملة، و لا تنفذ بشكل منسق، فتوفير البرامج في إطار سياسات تحسين أداء أسواق الشغل لا يزال يتم بشكل مجزأ، مع أن التجربة الدولية بينت أهمية التكامل في تقديم خدمات العمالة. فالحاجة واضحة إلى تصميم سياسات تحسين أداء سوق الشغل بشكل متكامل لتوفير خدمات متكاملة للمستفيدين، كالتدريب و التوجيه المهني و ملاءمة المؤهلات مع متطلبات العمل، و يتطلب ذلك تعزيز التنسيق بين جميع الوكالات العامة العاملة على وضع السياسات و تنفيذها، بما في ذلك مكاتب التشغيل العامة ، ومراكز التدريب المهني و غيرها.

فيما يخص خدمات التشغيل العامة في الجزائر تفتقر لكثير من البيانات التي يمكن أن تساهم في تحسين أداء سوق الشغل، فمعظم مكاتب التشغيل توفر معلومات عن عدد المستفيدين من خدماتها، لكن قليلة جدا هي المكاتب التي توفر بيانات دقيقة، مصنفة بحسب نوع الجنس و المنطقة، و لا يوفر أي منها بيانات عن أوجه محددة في نتائج التشغيل، كمجال العمل أو مدة البقاء فيه.

أما في برامج الأشغال العامة، فالأرقام المتوفرة عن مجال العمل في البنى التحتية المنشأة قليلة جدا، لأن معظم المعلومات المتوفرة عن نتائج هذه البرامج تركز عن عدد فرص العمل التي أوجدت . [1]

[1] زيادة كوثر ، واقع سياسة التشغيل في الجزائر في الفترة ما بين ، 2010/2014مجلة العلوم الإنسانية عدد ، 48المجلد أ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ديسمبر.2.

خلاصة

لقد أولت الدولة الجزائرية كل اهتماماتها بمسألة البطالة والتشغيل، وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير كإجراءات لمكافحة البطالة، وقد تمثلت هذه الإجراءات في مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل و هذا ما يبين لنا مساعي الدولة الجزائرية لمعالجة مشكلة البطالة والتي تراجعت بالفعل، لكن الشيء الذي يبعث على القلق ويجعلنا نتساءل: هل هذه المناصب التي وفرتها الدولة ستصبح مستقبلا مناصب عمل دائمة وتحقق أمن وظيفي واستقرار اجتماعي، أم أنها ستبقى عبارة عن مناصب عمل مؤقتة تهدد مستقبل الشباب وتثير خوفهم وشعورهم بعدم الأمان؟

خـــاتمة

ان تنفيذ الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي مغايرة لسياسة المتبعة خلال فترة التسعينات وهذا رغبة الحكومة في تحقيق تنمية مستدامة على مختلف القطاعات و التي من شانها استحدثت مناصب شغل تقلل من حجم البطالة التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني ومع بداية الالفية الجديدة وتعافي أسعار النفط في الأسواق الدولية تبنت الجزائر برامج تنموية بناءة موزعة على فترات زمنية ، حيث سخرت لها مبالغ ضخمة قدرت ب 531.8 مليار دولار خلال الفترة ما بين 2001 الى 2017 و التي تهدف في مجالها الى دعم التنمية البشرية وتعزيز تماسك الامة حول هويتها وشخصيتها الوطنية وذلك من خلال تحسين مناخ الاستثمار ودعم النشاطات الخالقة للقيمة ، تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية و الأجنبية ، ترقية الصادرات خارج المحروقات ، مكافحة البطالة تحسين ظروف العيش ودفع قطاع الاشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق ، ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة ، الاستمرار في توسيع قاعدة السكن و إعادة الاعتبار للنسيج العمراني ، مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الغذائي للبلاد ، تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية ، وتثمين القدرات السياحية و الصناعة التقليدية .

الا ان المؤشرات و التوازنات الجديدة التي حققتها الجزائر في بعض الفترات تعتبر هشة لارتباطها بأسعار النفط التي تتحدد في الأسواق الدولية ، كما ان الإنجازات المحققة خلال هذه البرامج لم تكن في مستوى التطلعات و الأهداف المنشودة حيث تفتقر للفاعلية في كثير من الحالات ، حيث عرفت الكثير من المشاريع تعثرات كبيرة اثناء إنجازها أدت الى تأخرها او توقفها ، وهذا بسبب ضعف التخطيط ، سوء التسيير ، قلة الرقابة واستفحال الفساد الإداري و المالي خاصة في بعض القطاعات الحيوية ، وهذا مادى الى تبذير وتهريب وسرقة أموال الدولة ، هذا بالإضافة الى عجز الدولة عن تحقيق نهضة حقيقية وتجسيد اقتصاد حقيقي منوع خالق للقيمة من شانه تدعيم إيرادات الدولة الى جانب إيرادات النفط .

ومع انخفاض أسعار النفط في سنة 2014 واستمرارية انخفاضها في السنوات اللاحقة 2015 ، 2016 وبداية 2017 تعرضت الجزائر لصدمة مالية حادة كغيرها من البلدان الأخرى التي تعتمد

اقتصاداتها على العوائد النفطية ، حيث حققت عجزا على مستوى ميزانيتها وميزان مدفوعاتها ، الامر الذي أدى بها الى توقيف برنامج الاستثمار 2015 ،2019 .

و لمواجهة الازمة المالية التي تمر بها البلاد تم اتخاذ تدابير استعجالية مثل ترشيد النفقات وزيادة الضرائب و الرسوم و التقليل من الواردات واللجوء الى التمويل الغير تقليدي .

وتجدر الإشارة الى ان الجزائر اليوم امام تحدي خطير جدا حيث ان لجوئها الى التمويل الغير تقليدي لا يمكن الاستمرار به لمدة اكثر لعدم وجود اقتصاد حقيقي ، وهذا لأثاره السلبية على ارتفاع معدلات التضخم و انخفاض قيمة العملة وانهيار القدرة الشرائية للمواطن وما يرافقه من توترات نتيجة لذلك ، هذا بالإضافة الى عجز التدابير المتخذة في السنوات الأخيرة لتغطية العجز في ميزانية الدولة ، وان صمود اقتصادها مرهون بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية ، وبتسليمنا لفرضية استمرارية انخفاض أسعار النفط وتضائل احتياطات الصرف الأجنبي ستلجأ الجزائر لا محال للاستدانة الخارجية وعودتها الى نقطة الصفر لسنوات التسعينات من القرن الماضي.

اما اذا تعافت أسعار النفط فيجب التيقن ان زمن الاعتماد على النفط قد ولى لانه يضع مستقبل البلاد على المحك . ويجب العمل بجدية لخلق اقتصاد قوي ومنوع خالق للقيمة خارج قطاع المحروقات لاسيما ان الجزائر تتمتع بإمكانيات اقتصادية وطبيعية وبشرية كبيرة جدا ، ومن اجل ذلك يجب القيام بإصلاحات اقتصادية هيكلية عميقة تشمل مختلف القطاعات و العمل على تجاوز العراقيل .

اختبار الفرضيات :

ومن خلال ما تقدم في البحث استطعنا اختبار الفرضيات ويتضح على النحو التالي :

الفرضية الأولى : يتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عرض العمل والطلب عليه وفي حالة تساوي هذين العنصرين يتحقق التوازن في سوق العمل ، وتعتبر صحيحة والدليل اذا توفر الشرط الصحيح للتوازن وهو ما يسمى بشرط الشغل الكامل .

الفرضية الثانية : تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي احدى اهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة لتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب فهي سياسة ظرفية بدرجة الأولى ، وتعتبر صحيحة الحكم والدليل ان قد ساهمت سياسة الإنعاش الاقتصادي الى إعادة الانعاش

الفرضية الثالثة : نظرا للمبالغ التي خصصت لمختلف القطاعات كان لها اثر إيجابي على التشغيل ويظهر هذا من خلال انخفاض معدل البطالة من 27.3% سنة 2001 الى9.8 % سنة 2013، وتعتبر خاطئة والدليل لان المبالغ الضخمة خصصت لقطاع البناء والاشغال العمومية كأكبر نسبة وهذا أدى الى عدم الاهتمام بالقطاعات الأخرى المختلفة التي يكون لها دور كبير في امتصاص البطالة وفتح مناصب عمل جديدة وترقية اقتصاد البلاد .

ومن دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى مجموعة من النتائج :

- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي يعكس عدم ملائمة النظرية الكينزية التي اعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي مع الوضع الذي نعيشه.
- ان التأثير المباشر لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد وهو قطاع البناء و الاشغال العمومية وهذا راجع للمخصصات الكبيرة التي استفادة منها غير ان تأثير هذا القطاع كان ظرفي غير مستدام .
- اختلال في توزيع القوى العاملة المشتغلة ، حيث نجد ان نسبة كبيرة من العمالة ترتكز في القطاع الغير انتاجي عوض القطاع الإنتاجي (الفلاحة و الصناعة) و اللذان يعتبران المحرك الأساسي للاقتصاد .
- تطور عدد الاجراء المؤقتين مع انخفاض الاجراء الدائمين وهذا راجع لتكثيف في مستوى التشغيل من خلال الاليات الموجهة لتشغيل الشباب عبر تدابير عقود ما قبل التشغيل وعقود الادماج المهني.

التوصيات :

- بداية نرى انه يجب ادخال بعض التعديلات على بعض الفئة العاطلة منها : منها اعتبار كل من يعمل عمل مؤقت ، شباب ن الخدمة الوطنية المتربصون و الأشخاص الذين يلعبون عائلتهم وليسوا ماجورين كعاطلين عن العمل مما يمكن من إعطاء صورة حقيقية عن الازمة وبالتالي يساعد اكثر على إيجاد حلول حقيقية .

- التقرب اكثر من بين عارضي وطالبي العمل وهذا من خلال تفعيل دور مكاتب تشغيل الشباب ومكاتب البحث عن العمل ، إضافة الى تشكيل هيئات خاصة بجمع المعلومات الخاصة بسوق العمل حيث تتسم بالشفافية وإمكانية الوصول اليها بسهولة من طرف الافراد.
- اصلاح المنظومة التعليمية حتى تتماشى واحتياجات سوق العمل الى جانب ضرورة تكثيف البرامج التدريبية في مختلف التخصصات حتى يكون الطالب مستعد للعمل عند تخرجه ، والعمل على تشجيع مراكز التكوين و التدريب المهنين .
- تنمية تجربة الزكاة وذلك في اطار تشجيع الشباب الراغب في القروض لحسنة لتمويل المشروعات الصغيرة و المساهمة في توفير مناصب شغل .
- ضرورة توجيه الاستثمارات الى القطاعات و المشاريع التي بإمكانها توفير مناصب شغل دائمة ، كما انه يجب الاهتمام اكثر بقطاع الفلاحة

ملخص

تبنت الجزائر في الألفيات سياسة مالية توسعية تمثلت في سياسة الانعاش الاقتصادي، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم لهذه البرامج عن طريق مدى نجاحها في التخفيض من مستويات البطالة، حيث بينت الدراسة أثر هذه البرامج في التخفيض من معدلات البطالة حيث وصل إلى 9% سنة 2013 بعدما كان 27.3% سنة 2001، وكذلك زيادة فرص الشغل سواء الدائمة أو المؤقتة، ولكن يبقى أثر هذه البرامج على زيادة معدلات التشغيل ضئيلا ومحدودا ويرجع السبب إلى ضعف ومرونة الجهاز الإنتاجي.

الكلمات المفتاحية : سياسة التشغيل، سياسة الإنعاش، برامج الإنعاش.

Summary

Algeria has adopted an expansionary fiscal policy in alavinat was the economic recovery policy, so this study aims to evaluate these programs through their success in the reduction of unemployment, Where these programs impact study on reduction of unemployment rates reaching 9% in 2013 after was 27.3% in 2001, and so increase the permanent or temporary employment, But the impact of these programs to increase operating rates low and limited due to weak and flexible production machine.

Keywords: employment policy, recovery policy, recovery programs.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. أحمد هني، **دروس في التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
2. حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط3، دار المسيرة، 2013.
3. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر.
4. عبد الرحمان تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية، الجزائر، ط1.
5. عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتاب، مصر، 1977.
6. عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، رمضان محمد مقلد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، جامعة الإسكندرية 2004-2005.
7. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية 2006.
8. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
9. مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، ط1، دار وائل، عمان، 2007.

10. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2008.

11. نعمت الله نجيب إبراهيم، **نظريات اقتصاد العمل**، الدار الجامعية الإبراهيمية الإسكندرية 1997.

المذكرات والرسائل الجامعية:

12. دحماني محمد أدريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013.

13. ساعو باية، **الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.

14. سايح حنان، بوعناني فاطمة الزهراء، **سياسة التشغيل في الجزائر**، مذكرة ليسانس في العلوم التجارية، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014.

15. سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس سطيف 2010.

16. شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004.

17. عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف1، 2014.

18. عياش بولحية، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر**، الفترة 2001-2004 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011.

19. قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية قسنطينة** مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة 2010.

20. ليلى بن عاشو، **محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

المجلات والملتقيات:

21. براق محمد، بوسبعين تسعديت، **أسباب انتشار البطالة واجراءات موجهتاها في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى دولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة .

22. البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل** مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، 2013.

23. بوزار صفية ، **فعالية و انعكاسات سياسة التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990–2014)** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8-9 ديسمبر 2014.

24. بوعشبة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية الى التقييم الرامج الاستثمارية مقارنة نقدية،** مداخلة ضمن الملتقى الدولي تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف1، الفترة 11-12 مارس.

25. رواب عمار، غربي صباح، **التكوين المهني والتشغيل في الجزائر،** الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 5، 2011.

26. زرمان كريم، **التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009،** مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعو محمد خيضر بسكرة، العدد 7، جوان 2010.

27. سايبي صندرة، عطية مفيدة، **تقييم الانسجام الداخلي والخارجي لسياسة التشغيل في الجزائر مع التركيز على سياسة التعليم العالي وسياسة التجارة الخارجية،** مجلة العلوم الإنسانية، عدد43، جوان 2015، مجلد أ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2.

28. سرير عبد الله رابح، **سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة،** جامعة الجزائر 3، مداخلة الملتقى الوطني سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 13-14 افريل 2011.

29. عبد المجيد قومي، حمزة عايب، سياسات **التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2001.

30. علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014**، مداخلة ضمن الملتقى العربي الأول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ جمهورية مصر، جامعة البويرة ،25-28 يناير 2015.

31. مبروك رايس ن عبد الحق رايس ن، **تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الحكومة الجزائرية في مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني واقع ولفاق النظام المحاسبي المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 2013/05/6/5.

32. مرغاد لخضر، حاجي فطيمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الانتمائية للألفية الثالثة**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جوان 2013.

33. مسعودي زكرياء، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001** مداخلة ضمن الملتقى الدولي تقييم برامج الاستثمارات .

34. منظمة العمل الدولية، سياسة التشغيل الوطنية، دليل استرشادي، ط1، 2014.

35. نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010** الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013.

36. نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010** أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012.

37. نذير عبد الرزاق، بن يوسف نوة، **انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول استرتيجية الحكومة في القضاء عللى البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

38. هويدي عبد الجليل، يحياوي عمر، **السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الانتمائية للألفية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 6 افريل، 2014.

الدوريات والمؤتمرات:

39. بوعشبة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية التي تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الملتقى الدولي تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف 1، الفترة 11-12 مارس

40. جديدي روضة، **اثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر** مداخلة ضمن المؤتمر الدولي تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي، خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1 ، يومي 11-12 مارس 2013.

41. خطة عمل وبرامج الاشغال العمومية، تقرير ملخص، حصيلة 2005-2009 وبرامج ،2010-2014 وزارة الاشغال العمومية، نوفمبر ،2009.

42. سرير عبد الله رابح ، ، **سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة** ، جامعة الجزائر 3 ، مداخلة الملتقى الوطني سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، يومي 13-14 افريل 2011.

43. صالحي ناجية ، مخناش فتيحة ، **اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات افاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم** ، مداخلة ضن المؤتمر الدولي تقييم اثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ن جامعة سطيف 1 ن يومي 11-12 مارس 2013.

44. مرغاد لخضر ، حاجي فطيمة ، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الانتمائية للألفية الثالثة** ، أبحاث اقتصادية و إدارية ن العدد 13، جوان 2013

45. منظمة العمل الد ولية ، سياسة التشغيل الوطنية ، دليل استرشادي ، ط 1 ، 2014.

46. نبيل بوفليح ، **دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010** ، الاكادمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 9 ، 2013.

47. نبيل بوفليح ، **دراسة تقيميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر ما بين 2000-2010**، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 12 ديسمبر 2012.

48. نور الدين حامد ، **فلة عاشور ن تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر 2001–2014** ، الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي ، مؤتمر الاقتصاد الدولي ، جامعة بشار ، 2013

49. هويدي عبد الجليل ، يحياوي عمر ، **السياسات الاقتصادية و تحديات التنمية البشرية بالجزائر في اطار الأهداف الإنمائية للالفية** ، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية ، جامعة الوادي ، العدد 6 افريل 2014.

مواقع انترنت :

1-http://www.premier ministre.gov.dz/index.php ?option=com-conten&task=view&id=3765&ltemid=229 le 02/05/2022.

2-http://www.econostrum.info/L-algeree -s-apprete-investire-2625-mrds-vue le :02/05/2022